

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - شتمة -

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة :

الصناعة الاستخراجية الفرنسية في الجزائر وأثرها
على الاقتصاد الكولونيالي - المنطقة الحدودية الشرقية
أنموذجاً - (1830م - 1962م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

إشراف الأستاذ:

رضا حوحو

إعداد الطالبة:

وردة ناصر

الموسم الجامعي: 2015/2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لقد كانت الجزائر من أولى ضحايا المد الاستعماري الذي ظهر في القرن 19 م وذلك بسبب غنى أرضها وموقعها الاستراتيجي، مما جعلها محل أطماع للدول الاستعمارية وفي مقدمتها فرنسا، هذه الأخيرة التي كانت لها سياسة خاصة تجاه الأرض عامة والشعب الجزائري خاصة، فمنذ احتلالها للجزائر سنة 1830م عملت على تطبيق سياسة تعسفية مفادها استغلال ونهب كل الطاقات الطبيعية والبشرية للجزائر حيث أنها كانت ترى أن في إبقاء تلك الأملاك في أيدي أصحابها تشكل خطرا كبيرا عليها. فعملت على سلب ما بأيدي الشعب الجزائري عن طريق مجموعة من القوانين والمراسيم الجائرة في حق الشعب الجزائري وبشتى الوسائل وأبشع الطرق ومنحها للمهاجرين من فرنسا وأوروبا، والملاحظ أن المشروع لاحتلالي لم يتوقف فقط عند أعمال العنف العسكري بل تعدى ذلك إلى البنية الجيولوجية للأراضي الجزائرية وذلك بإتباع سياسة التفكيك والاستغلال لثروات البلاد، لما تتمتع به هذه الأخيرة من ثروات باطنية فعمدت منذ دخولها الجزائر إلى تطبيق سياسة اقتصادية مفادها الاستغلال للجميع الموارد الزراعية، التجارية والصناعية للجزائر، فقطاع المناجم على سبيل المثال لا الحصر من بين القطاعات والمصادر الهامة التي طبقت عليها الإدارة الفرنسية هذه السياسة الاستغلالية البشعة حيث كانت من أهم مصادر الثروة المعدنية التي مولت الأسواق الأوروبية وفتحت مجال الاستغلال أمامها وخاصة في المنطقة الحدود الشرقية للوطن، هذه الأخيرة التي عرفت استغلالا مكثفا من طرف شركات الامتياز الفرنسية منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر، فقد خصصت الإدارة الفرنسية لهذا الغرض فرنسا مشاريع اقتصادية كبرى قصد استغلال هذه الثروة المنجمية تمثلت في مشروع شبكة السكة الحديدية، وشق الطرقات المعبدة من اجل نقل هذه الثروة نحو الموانئ التي شهدت هي الأخرى ترميمات وتوسيعات كبرى حتى تتحول إلى وسيط تجاري بين مصادر الثروة في الجزائر وأوروبا حيث كانت تشهد ثورة صناعية وحاجة ضرورية للموارد الطبيعية، وعلى هذا

مقدمة

الأساس عمل المستعمر الفرنسي على تحويل الجزائر إلى مستوطنة أوروبية وقاعدة اقتصادية مرتبطة كل الارتباط بفرنسا .

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية

- الميول الشخصي للدراسات التاريخية ذات الطابع الاقتصادي ، و محاولة إثراء رصيد مكتبة العلوم الانسانية لافتقارها لمثل هذه المواضيع .

- هذا بالإضافة إلى الكشف عن المنطقة وما تتميز به على مستوى القطر الجزائري من ثروة منجمية ومميزات اقتصادية لاسيما الباطنية منها واقتناعي الخاص بضرورة القيام بدراسة شاملة للمنطقة ولفت الانتباه إلى ضرورة استغلال الموارد المنجمية التي تزخر بها المنطقة .

أسباب موضوعية

- جدية وحداثة الموضوع .

- قلة الدراسات في هذا المجال ومحاولة إثبات القيمة التاريخية له .

- تسليط الضوء على بعض الجوانب التاريخية و خاصة الاقتصادية منها والتي تتناول منطقة الحدود الشرقية الجزائرية بصفة خاصة..

- محاولة إبداء مشاركة أكاديمية لرصد فترة تاريخية هامة في تاريخ المنطقة الحدودية الشرقية الجزائرية وإبراز مكانتها الاقتصادية أثناء الاحتلال الفرنسي.

مقدمة

أما بالنسبة لأهداف الدراسة

- التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تخلف فرنسا على الركب الصناعي .
- محاولة الفهم الحقيقي لمحركات واليات الاقتصاد الفرنسي وإبراز الدور الذي لعبته الثروة المعدنية الجزائرية في هذا المجال.
- الكشف عن حقيقة الاستعمار الفرنسي للجزائر وطبيعته العدوانية والتسلطية والاستغلالية.
- محاولة الإلمام بالتحولات الاقتصادية التي شاهدها المنطقة في تلك الفترة .
- إبراز المكانة الاقتصادية والمستوى العيش للعامل الجزائري بصفة عامة وللعامل الأوروبي في قطاع المعادن بصفة ، للمنطقة الحدودية الشرقية الجزائرية ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة المنطقة الحدودية الشرقية في تدعيم قطاع الصناعة الاستخراجية الفرنسية في الجزائر؟

وتتدرج تحت التساؤل العام مجموعة من الأسئلة الفرعية :

ما هي أهم الأسباب والعوامل التي أدت بفرنسا أن تتأخر على الركب الصناعي؟ وما هي أهم النتائج التي ترتبت على ذلك ؟

ما هي أهم الدخائل الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الجزائر في القرن

19 م؟

مقدمة

وفيما تكمن الإمكانيات الطبيعية للمنطقة الحدودية الشرقية؟ وكيف ساهمت في جذب رأس المال الصناعي الفرنسي إليها؟ وكيف كانت الوضعية العامة للعمال الجزائريين داخل قطاع المعادن خاصة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية خصصنا خطة منهجية تتكون من مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة للموضوع: وهذا وفق ما تقتضيه الخطوات المنهجية للبحث العلمي

1- المقدمة حيث تطرقنا فيها إلى تمهيد للموضوع وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة ثم طرح الإشكالية العامة للموضوع و مجموعة من الأسئلة الفرعية، ثم شرح الخطة والمنهج المتبع واهم المصادر والمراجع المعتمدة وفي الأخير الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث.

2- الفصل التمهيدي بعنوان الثورة الصناعية عوامل التأخر ونتائجها على فرنسا، حيث ينقسم هو الآخر المطلبين هي كالأتي المطلب تناولنا الأول طبيعة النظام الملكي في فرنسا الذي كان سببا رئيسيا في تأخر فرنسا على الركب الصناعي الأوروبي، أما المطلب الثاني فخصصناه لعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته فرنسا في تلك الفترة . أما المبحث الثاني جاء بعنوان العوامل الخارجية وينتفع عنه مطلبين حيث جاء المطلب الأول بعنوان عدم تمكن فرنسا من الآلة (قانون حق التملك الانجليزي) حيث أبرزنا فيه السيطرة البريطانية على الآلة الأوروبية التي كانت عصب الثورة الصناعية ، وأما المطلب الثاني فقد عنوانه ب فشل الحملة الفرنسية على مصر والتي كانت هي الأخرى من بين الأسباب الخارجية التي عملت على تخلف فرنسا لنختم هذا الفصل بمبحث ثالث تناولنا فيه نتائج الثورة

مقدمة

الصناعية على فرنسا حيث خصصنا المطلب الأول للنتائج السياسية، أما المطلب الثاني خصص للنتائج الاقتصادية، أما المطلب الثالث للنتائج الاجتماعية. التي ترتبت على هذا التأخر.

3- الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان ب: السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في القرن 19م ويضم ثلاث مباحث الأول، خصصنا الأول منها للسياسة الاقتصادية الفرنسية في مرحلة التردد 1830-1834 ويندرج تحته ثلاث مطالب حيث جاء المطلب الأول بعنوان مصادرة الأوقاف، أما المطلب الثاني خصص لمصادرة الأراضي، أما المطلب الثالث جاء بعنوان سياسة السلب والنهب، أما بالنسبة للمبحث الثاني عنون ب السياسة الاقتصادية الفرنسية في مرحلة الاحتلال المحدود ما بين 1834 - 1840 ويقسم إلى ثلاث مطالب خصص الأول للتنظيمات الزراعية، و المطلب الثاني للسياسة التجارية، أما المطلب الثالث فخصص للسياسة الضريبية أما المبحث الثالث فتناولنا فيه التشريعات العقارية التي كانت من أهم الدخائل التي حطمت نظام الملكية في الجزائر في الفترة ما بين 1840 - 1850 م. ويحمل في طياته مطلبين حيث جاء المطلب الأول بعنوان: المراسيم العقارية في الفترة ما بين 1841-1846، أما المطلب الثاني فجاء بعنوان مرسوم 1848.

4- الفصل الثاني وهو آخر فصل من هذه الدراسة بعنوان المشاريع الفرنسية لاستغلال المناجم في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث ، حيث تطرقنا في المبحث الأول للموقع والرحلات الاستكشافية لمنطقة الحدود الشرقية الجزائرية، أما الثاني فعنون ب: بداية استغلال مناجم الحديد في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية ويندرج عنه مطلبين خصص الأول منها للنشاط المنجمي في جبل الوزنة ودوره في تدعيم السوق الأوروبية والثاني ل : اكتشاف منجم بوخضرة . أما بالنسبة للمبحث الثالث عنون ب الكشف

مقدمة

عن مناجم الفوسفات في المنطقة واستغلالها ويندرج عنه مطلبين خصص الأول للمشاريع الفرنسية في منجم الكويف أما المطلب الثاني فتناولنا فيه لاكتشاف منجم جبل العنق، أما بالنسبة للمبحث الرابع تطرقنا فيه لاكتشاف مناجم الزنك الرصاص، ووضع اليد العاملة واهم المشاريع الاتصالية المقامة لربط المنطقة بموانئ التصدير و ينقسم هو الآخر إلى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في الأول منها لاكتشاف مناجم الزنك والرصاص والمطلب الثاني لعمال المناجم، أما المطلب الثالث عنون ب مشاريع السكك الحديدية لنقل المعادن.

ولانجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج التاريخي السردي الوصفي من خلال عرض وتسلسل الأحداث التاريخية والمنهج التحليلي الذي ساعدني في تحليل الحقائق والوصول إلى نتائج جديدة والمنهج التحليلي العلمي الذي ساعدني في استعمال بعض الوسائل التوضيحية من جداول وخرائط وصور.

ولقد اعتمدنا على مجموعة من المراجع نظرا لانعدام المصادر بالغة العربية لدى سنتناول بداية بالمراجع العربية ولعل من أهمها:

- صالح عباد الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، حيث ربط المؤلف بين التطور الصناعي في النصف الأول من القرن التاسع عشر باستغلال الجزائر والبحث عن المعادن فيها ونقلها في الستينيات من هذا القرن.

- عبد الرحمن، رزاق. تجارة الجزائر الخارجية - صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين حيث تطرق إلى صادرات الجزائر المعدنية بين الحربين العالميتين والدول المستوردة لها بالتفصيل.

أما بالنسبة للمصادر والمراجع الفرنسية الخاصة بالمجالس الفرنسية العامة في الجزائر.

مقدمة

Ardouin du Mazt, Etudes Algériennes , L'Algérie Politique et

Economique a Travers la Province d'Orans , Lib. Guillaumin, Paris,
1882, p71.

SOMIFER : SOCEITE DES MNES DE PHOSPHATE DJAEBLE

والشركة المنجمية:

ONK

- أما عن المراجع الغربية التي تحصلت عليها مترجمة شارل رويير اجرون الجزائريون
المسلمون وفرنسا 1871 - 1919 .

- بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية
في الجزائر 1830 - 1962 .

أما بالنسبة للصعوبات : فكاي بحث لا يخلو من الصعوبات:

- قلة الكتابات العربية والمتخصصة في هذا المجال وان وجد فهي موجزة ومتكررة في الكتابات
الفرنسية مما يجعلنا نعالج الموضوع من وجهة نظر واحدة. وصعوبة ترجمتها لها بالرغم من
توفرها.

- صعوبات الإدارية التي واجتني عندما حاولت الاتصال بأرشيفا لمنطقة المعنية بالدراسة.

الفصل التمهيدي

الثورة الصناعية عوامل التأخر ونتائجها على فرنسا

أولاً: العوامل الداخلية

ثانياً: العوامل الخارجية

ثالثاً: نتائج الثورة الصناعية على فرنسا

تمهيد

شهدت دول أوروبا الغربية نمو اقتصاديا رائجا بفعل حركة الكشف الجغرافية هذه الأخيرة التي مهدت إلى انتشار التجارة العالمية للمنتجات الأوروبية في أنحاء العالم والتي ستكون سبا مباشرا للاستعمار فيما بعد ، ثم الثورة الصناعية في القرن 19 م ويقصد بهذه الأخيرة مجموعة التغيرات الأساسية في طرق الصناعة وتطلق على ذلك العدد الكبير من الاختراعات التي اكتشفت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومت ترتب عليها من إحلال الآلات في الصناعة محل أدوات الإنتاج المعروفة في ذلك الوقت بل محل الإنسان نفسه مما أدى إلى التغير في طرق الإنتاج تغيرا كاملا وشاملا مما زاد ضاعف من قوة دولها ، وزيادة طلبها للمواد الأولية والبحث عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من منتجاتها.¹ إلا أن الثورة الصناعية لم تكن متزامنة في دول أوروبا وذلك نتيجة للظروف والأوضاع الداخلية والخارجية لكل دولة ، فمثلا في فرنسا كانت متأخرة ويرجع هذا التأخر إلى العديد من الأسباب التي اجتمعت لتكون عائقا في تأخر الثورة الصناعية في فرنسا.

1 زين العابدين ، شمس الدين نجم . موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر . عمان : الأردن : دار المسيرة، 1433هـ -2012 م . ص 411 .

الفصل التمهيدي: الثورة الصناعية عوامل التأخر ونتائجها على فرنسا

أولاً:العوامل الداخلية

1- طبيعة النظام الإقطاعي وضعف الملكية في فرنسا

كانت فرنسا في القرن الثامن عشر تحت حكم مستبد فيه الملك مطلق العنان فهو يضع ضريبة العقار كل عام ويجمع بواسطتها سدس واردات الدولة ثم يحفظها سرا ويصرفها كيف شاء ولم يكن هناك فرق بين وارده الشخصي وخزينة الدولة بعكس إنجلترا حيث كان للملك راتب معين .

زد على ذلك أن الملك الفرنسي كان يستطيع إصدار ما شاء من الأوراق والمالية ويجبر موظفي البلاط على دفعها مهما كان مقدار المبلغ المنصوص فيها ، كما كان يسجن من يشاء إلى أمد غير محدود .وبعد وفاة الملك لويس الخامس عشر ترك عرشه لحفيده لويس السادس عشر،الذي لم يتجاوز عشرين عاما من عمره¹.

حكم لويس السادس عشر فرنسا وكان سلطانه مطلق . كان يختار وزرائه وفق مرامه لم يكن هناك برلمان أو جمعية وطنية ولم يكن بواحد من النبلاء أو السادة- الذين فرضوا فيهم أن يصبحوا زعماء فرنسا أي رأيهم في الحكم ولكن بدلا من ذلك أخذوا إلى الكسل وأضاعوا وقتهم من ذمة الملك أو لبثوا في قصورهم ومع ذلك كانت لهم امتيازات².

بدأ لويس السادس حياته العملية باتخاذ طريقة جديدة للإصلاح ، فعين حالا (تركو) أكبر اقتصادي في فرنسا في ذلك الوقت ، وزير للمال فرأى أن أول خطوة يجب اتخاذها هي

1 جفري ، برون ، تاريخ أوروبا الحديث. تر علي المرزوقي . بيروت : الأهلية للنشر ، 2006 ، 362 - 363 .

2 ل . ج ، شيني ، تاريخ العلم الغربي.تر مجد الدين صفى ناصف .مراجعة علي ادهم . ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2003. ص 295 .

إصلاح مالية البلاد لانقاده من شر الإفلاس، ولتحقيق وطأة الضرائب فيها . ثم قام بحذف بعض مصروفات البلاط في فرساي وكانت مصاريف الملك والملكة وحدها تبلغ 12 مليون دولار سنويا ومثل هذا المبلغ كان يذهب إلى جيوب المقربين منحا وجاء بعد تركو (نيكر).¹ وأول ما قام به هذا الأخير انه:

1) اقتراض مبالغ مالية كبيرة للقيام لحرب ضد انجلترا في أمريكا قصد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحالفت مع فرنسا وهذا العمل اضر بالخرينة وكان شبيها مباشر في الأزمة الاقتصادية التي سببت الثورة بصورة مباشرة .

2) فتح للأمة المجال للتطلع على أموال للتطلع على أموال الخزينة العامة وطريقة إذ قدم إلى الملك تقرير عن الحالة الاقتصادية عام 1781 ، فعرفوا لأول مرة كم كانوا يدفعون إلى الحكومة من الضرائب ، وكم كان الملك يصرف على نفسه وحاشيته صرفها من هذه الأموال.²

ولم تفجح محاولات الملك التي حظيت بموافقة الشعب لتنفيذ هذه الإصلاحات بسبب عجزه عن مقاومة نفوذ حاشيته ولدى تخلى عنهما واندثرت أعمالهما وعادت الحالة إلى أسوء ما كانت عليه . هذا عن تخبطه في السياسة الداخلية أما عن السياسة الخارجية فيتضح عجزه عن منع بلاده من الاشتراك في حرب الاستقلال الأمريكية بالرغم من إفلاس خزينة الدولة وشدة الحاجة إلى ضغط المصروفات العامة وخطر تحمل فرنسا لنفقات حرب كبيرة مع انجلترا.³

1 وهو رجل سويسري من كبار المالين نشأ في مدينة جنيف ثم نزل بفرنسا وكانت صمته طيبة سببا في إسناد هذا المنصب إليه .

2 جفري برون ، مرجع سابق ، ص 363 .

3 زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 274 .

وقدرت النفقات التي استلزمها اشتراك فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية بمليارين وقد غطاها نيكرو بالقروض وفي سنة 1789 بلغ الدين حوالي 5 مليارات بينما كان النقد المتداول مقدارا بمليارين ونصف "لقد تضاعفت ثلاث مرات خلال خمسة عشر سنة من حكم لويس السادس عشر.

وكذلك من بين عوامل التي أدت إلى الأزمة سوء أحوال فرنسا المالية وافتقارها إلى وجود نظام مالي ثابت وسليم، فليس هناك فاصل بين المال المخصص للحكومة والمال المخصص للملك الذي كان يعيش وحاشيته في ترف وبذخ شديد مما أدى إلى كثرة المصروفات وفداحتها بالرغم من كثرة التي تحملتها الدولة بسبب الحروب¹.

2 - عدم الاستقرار السياسي

تعرضت فرنسا لثورات وحروب طاحنة في الفترة (1789-1815) شغلتها عن الالتفاف للثورة وفي مقدمتها الثورة الفرنسية التي كان من أبرز أسبابها العامل الاقتصادي² والأزمة المالية على الرغم من أنها كانت تملك موارد زراعية هائلة ومنذ وفاة لويس الرابع عشر اخدت تجابه معضلات داخلية خطيرة³ وقد دخلت الثورة في فرنسا من بعد عجز الدولة المالي ، ذلك أن الإجراءات التي اتخذت لمواجهة التكاليف حروب القرن الثامن عشر الكبرى ، كانت قد ألفت بالنظام المالي الفرنسي في حالة من الفوضى ميئوس منها وكانت الحاجة الرئيسية هو موازنة الدخل والمصروفات .

1 ألبير ، سوبول . تاريخ الثورة الفرنسية. ترجمة جورج كوسي . ط4 بيروت - باريس : منشورات بحر المتوسط وعويدات . ص 85 .

2 سليمان نوار ، عبد العزيز ، محمود ، جمال الدين . التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . دار الفكر العربي ، 1419 - 1999 م . ص

. 278

3 عبد علي ، اكرم . تاريخ أوروبا الحديث. عمان : دار الفكر ، 1419 هـ - 2010 م . ص 73 .

ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم دفع الفئات الغنية للضرائب بسبب امتيازاتها الموروثة عن الإقطاع فكانت مصاريف الدولة قبل الثورة 629 مليون فرنك فرنسي في حين كانت واردات البلاد تقرب من 503 مليون فرنك فقط ، أي مقدار العجز 126 مليون فرنك ما يعادل 20% من الميزانية.

ومن الأسباب المهمة لازمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا عدم فرض ضرائب على أراضي الإقطاعيين والكنيسة الذين كانوا يملكون معظم الأراضي الصالحة لزراعة¹.
وفي الوقت الذي اتسعت فيه امتيازات الأشراف وكبار الملاك فإنهم معفون من الضرائب أما صغار الملاك هم الذين تحملوا عبئ هذه الامتيازات فقد انفردوا وحدهم يتحمل عبئ دفع الضرائب .

-ضريبة العقار : ويتحملها العامة فقط على ما يمتلكون من حقول ومساكن وتزايد حاجات الحكومة مع مغالاة المحصلين فهي تقدير قيمتها وفق للاهوائهم .

أما الضرائب الغير مباشرة فكانت كثيرة ومنها الضرائب الجمركية والضرائب على السلع المحتكرة.²

ويرجع هذا التأخر إضافة إلى ما سبق أن الصناعة بفرنسا كانت يدوية متأخرة، وذلك لقلة رؤوس الأموال الفرنسية وبكثرة التي كانت تقيد حرية العمل والعمال . ولم تختلف أحوال

1 نفس المرجع ، ص 74

2 زين العابدين ، شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 283

التجارة في فرنسا الذي كان راجعا إلى تأخر الصناعة التي ظلت يدوية وقليلة الإنتاج فلم يتوفر الكثير من السلع المصنوعة سواء من حيث الجودة أو الكمية لما يمكن فرنسا من أن تصدره إلى الخارج.¹

فقد كانت الحالة المالية غاية في الارتباك. وعلى حد تعبير المؤرخ كرين برنيتون فإن فرنسا 1789 كانت انموذجا ناجحا رائجا في مجتمع غني له حكومة فقيرة.²

وكان لذلك تدهور الصناعة والتجارة أثره الواضح على سكان المدن في فرنسا حيث زاد سخطهم وتدمرهم بسبب سوء أحوالهم الاقتصادية وإصلاح الأحوال المتدهورة وإزالة العوائق التي تعترض سبيل التقدم وزيادة الإنتاج.³

وبالإضافة إلى الضرائب كانت النظم المتبعة في الزراعة سيئة ، كما فرضت قيود على حرية التنقل رؤوس الغلال بين إقليم وآخر ، وفرضت المكوس الجمركية داخلية على القمح حتى أصبح الشعب يشكو من ندرة الخبر.⁴

كما أن الصناعة في فرنسا لم تلقى ما لقيته في إنجلترا كالسبق في الاختراع ، فقد أقيم أول مصنع نسيج على الطراز الحديث عام 1784 ولكن هذه الصناعة لم تتطور بسبب معارضة المشتغلين بالغزل والنسيج اليدوية ولكثرة الاضطرابات والحروب التي شهدتها منذ قيام الثورة الفرنسية فيها حتى نهاية عصرنا بليون الأول باعتباره حلقة من حلقات بين فرنسا وإنجلترا فان هذه السياسة عرقلت استراد الآلات الحديثة من إنجلترا.¹

1 زين العابدين ، شمس الدين نجم ، المرجع نفسه ، ص 283

2 عبد علي ، اكرم ، مرجع سابق ، ص 73 .

3 زين العابدين ، شمس الدين نجم المرجع السابق ، ص 284-285

4، سليمان نوار ، عبد العزيز ، محمود جمال الدين ، مرجع سابق ، ص 90 .

كذلك قلة المواد وفي مقدمتها الفحم حيث كانت تتكبد نفقات كثيرة في استخراجها من حقول الفحم في الشمال الشرقي في فرنسا بالقرب من الحدود البلجيكية.س

فقد تميزت النهضة الصناعية في فرنسا بالتركيز على الصناعات المنزلية كصناعة العطور وأدوات التجميل وغيرها² وصنع الكماليات وأدوات الترف التي يتعذر إنتاجها في المصانع الكبيرة ولما تتطلبه هذه الصناعة من مهارة يدوية أكثر من استعمال الآلة.

ولم ينجح نظام المصانع في القضاء على الصناعة اليدوية كما حدث في إنجلترا ، وكانت صناعة التعدين والصناعات المعدنية اسبق من غيرها ، أما صناعة المنسوجات فلم تتأثر بها إلا أخيرا³.

1 زين العابدين، شمس الدين نجم ، المرجع نفسه، ص 228

2جمال، شوقي عطا الله. عبد الله عبد الرزاق . تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة. القاهرة : المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، 2000. ص 212 .

3 زين العابدين ، شمس الدين نجم ، مرجع سابق ص، 429.

ثانيا:العوامل الخارجية

بالإضافة إلى العوامل الداخلية كان هناك عوامل خارجية أدت إلى تأخر الثورة الصناعية في فرنسا نذكر من بينها .

1 -الحظر الانجليزي على الآلة

وهو الحظر الذي سبق أن فرضته انجلترا على تصدير الآلات وتقليدها وكان القانون الانجليزي قد حافظ على حق الاختراع والتملك لان انجلترا كانت مهد انقلاب الصناعة الميكانيكية في القرن 19 المعتمدة على الطاقة المحركة.¹نتيجة للظروف المساعدة ، فبينما كانت تحري الحوادث التي سبق ذكرها في فرنسا كانت انجلترا في أثبت حال من الاستقرار والهدوء وذلك لتمتعها بقوانين معتدلة وحكيمة فكان الناس بوجه عام يتمتعون بحق المساواة أمام القانون.وكانت حرية الرأي مكفولة لهم.

طبقة الأشراف عندهم منتشرة في طول البلاد وعرضها تتولى بنفسها زعامة الرأي العام فيها وكان التعليم منتشرا في أنحاء البلاد وكان من أقوى مميزات الشعب الانجليزي تفوقه على كافة الشعوب في ولائه لملكه واحترامه للقانون على عكس ذلك كانت الحال في فرنسا.²حيث تمكن الانجليز في أثناء حروب الثورة ونابليون من إتقان مخترعاتهم الآلية .ويرجع ذلك التطور إلى العوامل الآتية :

1 رمضان ، عبد العظيم ،تاريخ أوروبا والعلم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة . ج 2 ،القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب ، 1346هـ - 1997 . ص 68 .

2 جلال، حسن .الثورة الفرنسية.القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية 1346 هـ - 1997 . ص 10 .

-طبيعيا

- ملائمة الجو في بعض جهاتها مما شجع على غزل القطن في مقاطعة لانكشير.
- توفر بعض المواد الخام والوقود مثل الحديد والفحم .
- توفر الصوف بكثرة مما جعلها من أشهر دول العالم في إنتاج المنسوجات الصوفية.

سياسيا

- أن نابليون لم يستطع غزوها أثناء الصراع بين فرنسا وانجلترا في حين انه تمكن أن يرفع علم فرنسا على اكبر العواصم الأوروبية.
- أن انجلترا خرجت منتصرة في منازعاتها الاستعمارية في القرنين 17م و18م فوسعت تجارتها وزاد الطلب على البضائع وسعى الانجليز وراء إنتاج البضائع بسرعة اكبر وتكلفة اقل . - انحلال نظام الإقطاعي فيها قبل غيرها من الدول .¹

ثقافيا

- ظهور العديد من المؤسسات العلمية مثل : جامعتي كلاسكو وأدنبرة حيث كان هناك اهتمام كبير بالعلوم النظرية والتطبيقية ، ومنحت الجمعيات العلمية مكافآت مالية للمخترعين ، كما اهتم أصحاب رؤوس الأموال بالاختراعات الحديثة وأبدوا استعدادهم لتطبيقها واستثمارها وكان هذا التشجيع واطمئنان المخترعين إلى اختراعاتهم ستدخل في حيز التطبيق قد دفعهم لمواصلة العمل والجهد في ميدان الابتكار.²

1رمضان ، عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 69.

²الزبيدي ، مفيد . موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر. عمان : دار أسامة ، 2004 ، ص740.

اجتماعيا

تميز اشراف انجلترا عن غيرهم من النبلاء وخاصة في فرنسا بأنهم لم يكونوا يترفعون عن كسب المال عن طريق المصانع والمناجم وظهور المخترعين الذين كان لاختراعاتهم دور بارز في حدوث تغيير في وسائل الصناعة ، ومن بين هؤلاء جيمس واط هرجريف¹.

لقد اجتمعت مجموعة من العوامل والظروف في نشوء الثورة الصناعية في انجلترا دون غيرها من دول قارة أوروبا وأهمها الاستقرار السياسي الذي شهدته الدول في تلك الفترة.

2- فشل الحملة الفرنسية على مصر

الحملة الفرنسية على مصر كانت احتلالا واستعمارا وهي عبارة عن عملية سياسية واقتصادية وعسكرية ، بل مشروعا حقيقيا للإنشاء مستعرة ، وعمل ثورة حقيقية في الحياة الاقتصادية لشعوب الغرب وتعويض فرنسا فقدانها المستعمرات الأمريكية²

وقد أسندت قيادة الحملة للجنرال نابليون بونابرت³ في 1798 والتي كان من أهدافها الاقتصادية التي يوضحها فرنسوا شال أن فرنسا ستحصل من وراء هذه الحملة على الزراعات التي كانت تمارس في مصر كالقمح والحبوب والأرز ومختلف الفواكه ، والتي سيؤدي إليها إدخال نظام استخدام مياه النيل بشكل أفضل وقصب السكر والكتان وتصدير المنتجات التي تنقص مصر والتي عليها الصناعة الفرنسية كالمنسوجات والحديد والرصاص والخشب... الخ

¹الزبيدي مفيد ، المرجع السابق ، ص 741

²عبد العزيز ، زينب، مائتا عام على حملة المناقنين الفرنسيين . 1998 ، ص36.

³ ولد نابليون في 5 اوت 1769 في جزيرة كورسيكا ، وقيل أن أصل عائلته من ايطاليا رحلت إلى كوساريكا في القرن 16 على اثر الاضطرابات السياسية في الجمهورية الايطالية ، كان

شغوف بقراءة التاريخ ودخل المدرسة الحربية والتحق بالجيش الفرنسي كضابط .

وإن الاستغلال العقلاني لهذه الموارد المتعددة سيطلب أعمالاً تؤدي ازدياد ثروة البلد ومنها أعمال الري بالنسبة للزراعة، بالنسبة للتجارة، ربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة صالحة للملاحة. كما سيتم إقامة أو توسيع علاقات تجارية مع شبه الجزيرة العربية وفارس والهندوسيتان وإفريقيا.¹

فبعد فشل نابليون بونابرت في حملته على مصر سنة 1789 أصبحت لغة الحملات العسكرية على الدول الضعيفة حلقة مهمة من حلقات الفكر الفرنسي لدرجة جعلت السلطات

الفرنسية المتعاقبة على الحكم تفكر مجدداً بغزوة ثانية وبظروف أفضل من ظروف غزوة نابليون على مصر.²

¹ عبد العزيز، زينب، مرجع سابق، ص 42-43

² هريدي، صلاح الدين. أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى. الإسكندرية: دار الوفاء، 2007، ص

ثالثا: نتائج الثورة الصناعية على فرنسا

1- سياسيا

انتشار القومية لنتيجة لانتشار الانقلاب الصناعي في هذا القرن في الوقت الذي ظهرت فيه الدول القومية نتيجة صراعها مع الإمبراطوريات الرجعية، إن هذه الدول بعد أن أصبحت دولا صناعية اخدت تتنازل فيما بينها من اجل الاستيلاء على الأسواق التجارية والمستعمرات اللازمة لتسويق منتجاتها وقد ارتبطت الرغبة في الاستيلاء على الأسواق برغبة لا تقل عنها خطورة وهي رغبة التمتع بارتفاع السمعة السياسية وخاصة في عهد ملك فرنسا شارل العاشر (1824-1830) حيث عرفت فرنسا في عهد الملك عهدا جائر وحاكما ظالما فعاشت أياما صعبة وعانت فرنسا أوضاعا داخلية مفرجة بسبب الحالة الاجتماعية التي كان يشكو منها الشعب الفرنسي، كل ذلك بسبب الطابع الرجعي النقشفي الظالم الذي كان يمارسه القادة الفرنسيين الذين كانوا من حاشية الملك نتيجة لما تميز به هذا الملك من روح رجعية حتى أحس بسخط الشعب الفرنسي عليه وخاصة أن الشعب كان ينظر إليه انه أتى الحكم بتأييد من الأجانب¹. ذلك نتيجة لنمو الشعور القومي كما أثرت الثورة الفرنسية على الحياة الفرد وتوجيه فكره. فقد أثر الانقلاب الصناعي في أسلوب حياة الفرد من الناحيتين السياسية والاقتصادية كان من أهم نتائج الثورة الصناعية هو سيادة الطبقة البرجوازية (الرأسمالية الصناعية) فلقد قام الصراع بينها وبين الرأسمالية الزراعية (النبلاء) وانتهى بفوز البرجوازية وامتلاكها السيطرة السياسية على المجتمع والدولة.

1 ميشال حداد ، حليم، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية-تاريخية وجغرافية حضارية وأدبية. تونس-الجزائر، 1998. ص128.

-تكتل الطبقة الكادحة فقد أدرك العمال هذا الظلم والاستقلال الذي يعانونه وساعد تجمعهم واشتراكهم في المصانع والمؤسسات على تفهم أوضاعهم ومشاكلهم فنظموا صفوفهم وشكلوا النقابات والجمعيات الثورية والأحزاب السياسية التي راحت تنتهز كل فرصة للمطالبة بحقوقها وكثيرا ما كانت تصطدم بالحكومة المتمثلة للطبقة البرجوازية ومصالح¹.

2 طهوب ، فائق ، محمد سعيد، حمدان ،تاريخ العالم الحديث والمعاصر. القاهرة :جامعة القدس المفتوحة ، الشركة لعربية المتحدة، ، 2008 . ص160.

2 - اقتصاديا

من نتائج الثورة الصناعية أن تحولت أوروبا إلى عالم الصناعي سريع الحركة مملوء بالمعامل الجبارة التي اخدت تنتج البضائع أكثر مما يحتاج الأوروبيين كما أدى الانقلاب الصناعي إلى تطورات اقتصادية واجتماعية سياسية وفي مقدمتها ظهور الرأسمالية الأوروبية كنتيجة للتغيرات الاقتصادية في أوروبا ثم اتجاه الدول الأوروبية للاستعمار كمجال للاستثمار الفائض من رأس المال وللبحث عن مصادر جديدة للمواد الخام ولتصريف الفائض من إنتاجها¹

-البحث عن مواطن المواد الأولية اللازمة للصناعة فعملت على سبط نفوذها على بعض المستثمرات الفنية تلك الموارد وقامت بفتح أسواق لتصريف منتجاتها مما أدى إلى زيادة ثرواتها واتساع نفوذها التجاري والاستعماري بدرجة كبيرة وازدياد التنافس بين هذه الدول على الاستعمار الذي أصبح نتيجة حتمية للتطور الصناعي.²

وكانت فرنسا تعتمد على السوق الجزائر في تصريف جانب كبير من منتجاتها ولذلك فإنها لم تكن بحاجة إلى أنباء أسطول تجاري كبير لنقل تجارتها إلى ما وراء البحار ومع مرور الوقت شهدت فرنسا الصناعات الكبيرة والشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مما أدى إلى وفرة الإنتاج وبالتالي زيادة البحث عن مناطق المستعمرات للحصول على مواد الخام ومما ساعد على :

1الجمال، شوقي عطا الله ، مرجع سابق ، ص175.

2 زين العابدين، شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 428 .

-انتشار السكك الحديدية واستخدام التجار النقل المائي مما أدى إلى سهولة الاتصال وسرعة في داخل الوطن الواحد ، وبينه وبين الأقطار المختلفة التي توجد بها الأسواق التي تجري لتسويق المنتجات فيها .

ولما كان المتعذر نقل الآلات الضخمة من أماكنها ، فقد نشأت مراكز الصناعة الجديدة كالأماكن الغنية بمواردها الخام خصوصا الفحم والحديد وجذبت هذه المراكز السكان من مكان واستقر هؤلاء بجوار مصانعهم ومعاملهم¹ -ظهور الاستعمار الحديث : التسابق بين المستعمرات للوصول إلى المواد الخام الأزمة للصناعة وللسيطرة على الأسواق الضرورية لتصريف الفائض من الإنتاج حيث عملت على بسط نفوذها على بعض المستعمرات الغنية بتلك الموارد وقامت بفتح أسواق لتصريف منتجاتها مما أدى إلى زيادة ثروتها واتساع نفوذها التجاري ، والاستعماري بدرجة كبيرة وازدياد التنافس بهذه الدول نتيجة حتمية للتطور الصناعي.

-تراكم الإنتاج السلعي الصناعي: بلغ التراكم الصناعي ذروته في أوروبا الرأسمالية فيفي النصف الثاني في القرن 19. وقد وصل هذا التراكم إلى درجة كم يعد متكافئا مع القدرة الشرائية الأوروبية لذا اقتضى الأمر التفتيش حتى أسواق جديدة لتصريف الفائض من جهة وتوفير المواد الضرورية للصناعة من جهة ثانية².

3 رمضان، عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص75.

1 زين العابدين ، شمس الدين نجم،مرجع سابق، ص 42

3- اجتماعيا

-ارتفاع معدلات النمو السكاني حيث ترافق هذا النمو مع بطالة حادة بسبب حلول الآلة محل الإنسان الأمر الذي بدأ يؤدي إلى تواترت اجتماعية سياسية فزاد الخارجون عن القانون وزادت معدلات الجريمة.

-هجرة عدد كبير من سكان الريف الزراعي للعمل في المناجم والمصانع والموانئ التي انشئت حولها أو بالقرب منها المصانع الحديثة ، وقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد السكان في هذه المناطق زيادة خطيرة ترتب عنها ازدحام السكان في المناطق الصناعية ظهور آثار اجتماعية سلبية حيث اضطرت أسر العمال إلى التجمع في أماكن ضيقة مظلمة صحية

في وقت نقشى فيه الجهل والمرض وكانت الأسر المكونة من ثمانية أفراد تعيش في غرفة واحدة.¹ كما أدت الثورة الصناعية إلى ظهور طبقتين اجتماعيتين جديدتين وكانا متناقضتين هما الطبقة الرأسمالية الصناعية والطبقة الثانية هي طبقة العمال وحصلت الأولى على النصيب الأكبر من الأرباح التي احتكرتها النبلاء والأشراف ومالكي الأراضي وحاول الرأسماليون والصناعيون أن يزيدوا ثروتهم من أجل الاستثمار والسيطرة خارج دولهم كاسيا وإفريقيا.²

-تدهور الأوضاع الصحية لعمال المصانع، وفرض ساعات غير محدودة في العمل، كما أن هذه المصانع كانت تفتقد للشروط الصحية ووسائل الوقاية من الحوادث، كما تدنى المستوى الصحي للعمال بسبب سوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية، وضالة الأجور وإقامتهم في مساكن مكتظة بالسكان.³ لقد شكلت هذه الأوضاع مجتمعة أسبابا مختلفة

1 مرار ،محمد . تاريخ أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة - الاقتصاد - الأيدولوجيا- الأزمان . بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2010 . ص55.

2الزبيدي ، مفيد ،مرجع سابق ، ص746.

3 طهبوب ، فائق ومحمد السعيد حمدان،مرجع سابق،ص158-159.

الجوانب وحلقة رئيسية في سلسلة الحروب التي شنتها دول أوروبا المسيحية عامة، وفرنسا خاصة، هذه الأخيرة التي كانت الجزائر من نصيبها نتيجة للظروف والنتائج التي ذكرناها سابقا. بالإضافة إلى سعي حكومة شارل العاشر الرجعية 1824 - 1830 إلى الهاء الرأي العام الفرنسي عن مشاكل فرنسا الداخلية بقضية خارجية ، وتحقيق نصر سياسي على المعارضة الليبرالية ، وإبعاد الضباط المشكوك في ولائهم .

إن تطلع فرنسا إلى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية كان وراء الغزو خاصة بعد انطلاق ثورتها الصناعية 1825 م، وهو العام الذي رفعت فيه بريطانيا الحظر الذي كانت تفرضه على تصدير الآلات الجديدة إلى الخارج ما سمح لفرنسا الاستفادة منها. وذلك ما يستشف مما ورد في تقرير وزير الحرب الفرنسي الجنرال كليرمونتونيير إلى شارل العاشر في سبتمبر 1827 :

"... توجد في الجزائر مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيدا لفرنسا. وتحوي أراضي الجزائر مناجم غنية بالحديد والرصاص وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود. كما توجد في سواحلها ملاحات غنية. والى جانب كل هذه الثروات ، توجد الكنوز المكدسة في قصر الداوي ، وتفوق قيمتها 15 à مليون فرنك..." ومن تصريح وزير الحرب الفرنسي الجنرال جيرار : فور نزول القوات الغازية ببلادنا " إن هذا الاحتلال يستند إلى ضرورات هامة ، ويرمي إلى فتح منفذ واسع لتصريف بضاعتنا".¹

¹ لونيبي ، رايح ، بلاح ، بشير . تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989 م . ج 1 ، الجزائر : دار المعرفة ، 2010 . ص 59 .

الفصل الأول

مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في القرن 19 م

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الفرنسية في مرحلة التردد 1830 -

. 1834

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في مرحلة الاحتلال المحدود 1834 -

.1840

المبحث الثالث: التشريعات العقارية في مرحلة ما بين 1840 - 1850

تمهيد

منذ أن وطأة أقدام الاحتلال الفرنسي ارض الجزائر ادعت حقوق لها بغير حق، وذلك بسن التشريعات والقوانين العقارية التي وضعت لتدعيم النظام الاستيطاني ، ولما أدركت فرنسا بان مستقبلها مرتبط بشيء واحد وهو الاستيطان وانه لا استيطان بدون الارتباط بالأرض لذلك أصبح مشروعها الأساسي البحث عن سبل الاستيلاء على الأرض والاستثمار بها تحت شعارها الدائم (القانون) ومن ثم تمكين النظام الرأسمالي من إيجاد النمو والتطور في ظل الظروف والعوامل الجديدة التي هيأتها . ومن ثم ضاعت اغلب الأراضي الجزائرية وتم إبعادهم عنها ومنحها للمستوطنين الأوروبيين من مختلف الجنسيات.

الفصل الأول : مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ما بين 1830-1850م

أولاً: السياسة الاقتصادية الفرنسية في مرحلة التردد 1830-1834م

1- مصادرة الأوقاف

لقد تميزت الفترة العثمانية بكثرة الأوقاف وانتشارها وكانت موزعة على سائر أنحاء، لكل مسجد أو مدرسة لها أوقافها من العقار ينفق منها بواسطة مسيرين لها، وتحت مراقبة رجال الدين والقضاة.¹ وأضحت مؤسسة الأوقاف بوجه عام إحدى المؤسسات الهامة من حيث إسهاماتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والإدارية أيضاً،² وكان لكل مسجد أو مدرسة أوقافها الخاصة من العقار ينفق منها بواسطة مسيرين لها تحت مراقبة رجال الدين والقضاة.³ وهي قسمان:

الأوقاف الخاصة أو العائلية: وتعرف كذلك بالوقف الأهلي.

الأوقاف العامة: وتعرف بالوقف الخيري، ويحبسها أهل الخير لأغراض خيرية دينية مثل التي تخصص للتعليم والعناية بالحج واستصلاح المساجد ومساعدة الأيتام.⁴

أنواع الأوقاف:

لقد كانت الأوقاف عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر على الرغم من كونها أملاك عامة

إلا أنها كانت غنية ومتعددة منها:

1 سعدي، عثمان، الجزائر في التاريخ، الجزائر. : دار الأمة ، 2013 . ص 473 .

2 عطاس . الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 2007 . ص 242 .

3 سعدي، عثمان ، المرجع نفسه، ص 473 .

4 أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962). منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 209.

- كانت أملاك أوقاف مكة والمدينة : وهي كثيرة وغية بلغ عددها 149وقفاخيريا.
- أوقاف الجامع الكبير: والتي قدرت ب:1558يوزع في شكل صدقات لفقراء مدينة الجزائر .
- أوقاف سبل الخيرات: التي كانت تتوفر على 331وقفا.
- أوقاف أهل الأندلس: التي كانت تتجاوز 101 وقف.

بالإضافة إلى أوقاف الزوايا والأضرحة:وهي كثيرة بلغ عددها في مدينة الجزائر 18 وقف نذكر منها على سبيل المثال أوقاف زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي قدر ب:82 وقف وأوقاف الأشراف،أوقاف الانكشارية ،وأوقاف الطرق العامة يضاف إليها عيون المياه .¹ وبالنظر إلى أهمية البنية العقارية الحبوسية والطرفية توجهت أطماع الحركة الاستعمارية إليها مباشرة وبسرعة من اجل كسر شوكة المقاومة الجهادية التي تبنتها التنظيمات الطرفية.

وتجسيدا للسياسة الإجرامية بادر كلوز يل قرار يوم 8 سبتمبر 1830ميقضي بمصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها جاء نصه كما يلي:"إن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي المحلات والمؤسسات مهما كانت،التي يشغلها والداي والبايات والأتراك الذين خرجوا من ايالة الجزائر،والتي كان يشغلها الآن أناس باسمهم ،بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة ،كل ذلك يدخل في أملاك الدولة الدومين ويجب أن تستثمر لحسابها".² وادعى لنفسه حقوق ليست له على ارض الجزائر.³ فبعد مرسوم 8سبتمبر المصادر لأملاك الحرمين صدر مرسوم ديسمبر 1830الذي تحول بموجبه لجحافل المعمرين

1 عمورة ،عمار.الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962.ج 2 ، الجزائر : دار المعرفة ، 2009 ،ص223

2 المرجع نفسه ،ص222.

3 مياسي ، ابراهيم.مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962.الجزائر غرناطة للنشر والتوزيع ، 2013 . ص122.

الوافدين الاستيلاء على أراضي الحبوس وضمها إلى مزارعهم . ومرسوم 25 أكتوبر الذي أنهى تقريبا البنية العقارية الحبوسية. لقد فتحت هذه الإجراءات باب التفتير والاجتثاث الاجتماعي الذي حول الكتل الفلاحة الجزائرية إلى متسولين.¹ ومرسوم الفاتح مارس 1833، الذي يلزم كافة الملاك الحائزين ، والهيئات الدينية على إيداع سندات على مستوى إدارة الأملاك الأمة ، ضمن أجل محددة.²

كما عمدت سلطات الاحتلال إلى طمس وتحويل بعض هذه الممتلكات حيث قامت بتغيير أسماء الشوارع ، وتهديم المنازل والسواق القديمة وإحداث الساحات مكانها ، وتحويل الدور والفيلات والقصور إلى مؤسسات عمومية للجيش والمستشفيات ونحو ذلك، كما جرى تحويل المساجد إلى كنائس ومخازن . ونفس الموقف كان مع المدارس والزوايا.³

ويذكر حمدان خوخة في كتابه المرأة:

عندما كنت عضو في مجلس البلدية في عهد برمون طلب منا شيخ البلدية أن نسمح بتحويل عدد من المساجد إلى مستشفيات للجيش فأجبناه بان تلك الأماكن معدة لأمر لا نستطيع تغييرها وعليه لن نوافق له محض إرادتنا، ولكنه استعمل القوة للاستيلاء عليها فإننا نكون عاجزين عن منعه ، وبعد قليل من المحادثات رفضت ملاحظتنا ووقع الاستيلاء ظلما على المساجد.⁴

ومن آثار التغيير أيضا تبديل الشوارع والمؤسسات بإعطائها أسماء رومانية وأوروبية ودينية مسيحية وتاريخية وهذه بعض الأسماء التي أصبحت متداولة خلال سنتي 1830-

1 الطيبي ، محمد. الجزائر عشية الغزو الأحتلالي. الجزائر : ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2009 . ص 192

2 قداش ، محفوظ، الجيلالي صاري ، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962. بن عكنون الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 . ص 155.

3 سعد الله ، أبو القاسم. الحركة الوطنية (1830-1900). ج 1 ، بيروت - لبنان : دار الغرب الإسلامي ، 1992 . ص 76.

4 ابن عثمان خوخة حمدان. المرأة. تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ، سلسلة التراث ، 2005 . ص 248 .

1833: شارع يوبا، شارع شارل الخامس، شارع وكين، شارع دوريا، كليبر. وكذلك تسمية المرسى (باب الجهاد) باسم باب فرنسا أو أسماء فرنسية شارع اورليان، وتروكولار (الألوان الثلاثة) وكذلك أسماء أوروبية مثل سيدني سميث...¹

والواقع أن هناك هدفين من مصادرة الأملاك الأول سياسي والثاني اقتصادي فأما الأول فهو خوف الفرنسيين من أن بقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك التي هي مقدسة عند الجميع، سيجعل من وكلائها وعلمائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي والثاني أن بقاء تلك الأملاك في أيدي المسلمين سيبقيهم أغنياء ومستغنيين عن السلطة الجديدة ولن يحصل الأفاقون الفرنسيون الذين رافقوا الجيش والتحقوا به عن طريقة لشراء الأملاك والاستقرار في الجزائر.

وتذكر المصادر الفرنسية ذلك بكل وضوح، بينما تأميم الأملاك يسهل عملية نقل الملكية ويفقد المسلمين مصدر ثروتهم الاقتصادية والعلمية وقوتهم السياسية، ويحقق هدف الاستعمار.²

1 سعد الله أبو القاسم . الحركة الوطنية 1830-1900 ، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 70 .

2 المرجع نفسه ، ص 76 .

2- مصادرة الأراضي

إن أول خطوة شرعت فيها الإدارة الاستعمارية هي انتزاع الاراضى ومصادرتها وتركيزها في قبضة الإقطاع الاستعماري ، حيث كانت البداية بأراضي البايلك والوقف، وبعدها شرعت في سن العديد من القوانين الجائرة حتى تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الجماعية مثل أملاك العرش والقبائل، ونتج عن ذلك تفاوت هائل بين الأوروبيين والملاك الجزائريين.¹ فمند بداية الغزو الاستعماري سعت الحكومات المتعاقبة إلى تهديم البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف من خلال سلسلة من الإجراءات والقوانين التعسفية التي أعطت للأقلية الأوروبية مزايا عديدة ، وللسوق الفرنسية مواد مختلفة وكان ذلك نتيجة تشجيع الحكومة الفرنسية للحركة الاستيطانية وكذلك سلب واغتصاب الأراضي عنوة من أصحابها الأصليين ولقد أدركت فرنسا أهمية الأرض بالنسبة للإنسان فهي تمثل الضمير الحي والقيم ، وبدحرها لهذه القيم سهل عليها الاستيلاء على الأرض.²

فقد وجد الفرنسيون والأوروبيون بصفة عامة أنفسهم في بداية الاحتلال أمام حقيقتين، إما القضاء على الشعب صاحب الأرض، وإما إذابته في بيئة الثقافة الأوروبية لاستغلاله في خدمة الاستعمار الاستيطاني.³ وهكذا فأصبح هناك 25 ألف من الملاكين الأوروبيين من أصل 800 ألف نسمة يملكون 2.750.000 هكتار، أما الملاك الجزائريون والبالغ عددهم 532.000 من أصل 28 مليون جزائري فلا يملكون سوى 7.672.000 هكتار أي بمعدل 14

1شلي ، أمال . التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954 - 1956). رسالة لنيل شهادة الماجستير : في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار ، باتنة (جامعة العقيد الحاج لخضر) ، 2005 - 2006 . ص 46 .

2طاعة ، سعد. البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930 - 1954. مجلة المصادر . العدد 17 . المركز الجامعي معسكر : قسم التاريخ ، ص .

3طرشون، نادية . الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال. بوزريعة - الجزائر : منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. ص 155

هكتار منها خمسة هكتارات منتجة فقط، أما الباقي فهي معتبرة كأمالك عامة موضوعة تحت تصرف الإدارة الاستعمارية.¹

فبمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر حتى صارت مساحات واسعة من أراضي الأهالي وادعى لنفسه حقوق ليست له على أرض الجزائر، وكل ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم، لهذا تورطت فيما يسمى لعبة التشريع وتطوير القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب.²

ومن الأمور المثيرة للعجب والدهشة أقدم إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة أراضي فلاحية يتمتع أصحابها بسندات رسمية تثبت امتلاكهم لها، كما هو الحال مع أراضي دوار سيدي احمدوش (دائرة معسكر).³ كما شجعت فرنسا لغرض إحكام سيطرتها على البلاد والاستقرار نهائيا في الجزائر الاوروبيين من مختلف الجنسيات على الاستيطان في المناطق المحتلة وفسحت لهم المجال لكي يستحوذوا على ثروات البلاد ، وهذا ما صرح به الجنرال جيرار وزير الحرب في حكومة لويس فيليب بعد أشهر قليلة من سقوط الجزائر حيث قال ما يلي : (إن قرار الاحتفاظ بالجزائر جد هام لأنه سيفتح منطلقا للفائض من سكانها ولتصريف بضائعها) . ولجلب المعمرين الأوروبيين عرضت عليهم فرنسا عدة امتيازات ، كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدعم بالحبوب والمواشي ، وأنشأت أول مستوطنة أوروبية بمنطقة بوفاريك سنة 1938⁴ ووزعت على القادمين إليها 6 قطعة أرضية ، مساحة الواحدة منها 3 هكتارات ، كما وزعت 173 قطعة

1 العسلي ، بسام. الثورة الجزائرية. طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1404 هـ - 1984 م . ص. 53 .

2 ، مياسي ، إبراهيم.مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 - 1962.الجزائر :غرنطة للنشر والتوزيع 2013. ص 122 .

3 بن داها ، عدة .الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 - 1962) .ج 2 ، الجزائر :منشورات وزارة المجاهدين ، 2008 . ص.99.

4جلاح بيشير.تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1989 . ج 1 ، دار المعرفة ، 2010 . ص. 71 .

أخرى بلغت الواحدة منها 4 هكتارات في مزارع مجاورة لبوفاريك وهي بويعقوب، وبولارلوس حواس¹. وذلك من خلال :

1 - الحجز والمصادرة من اجل المنفعة العامة : كما نصت المواد من 24 إلى 79 من الفصل الرابع للمرسوم التشريعي الصادر في 1 أكتوبر 1844م ، وكذا المواد الثمانية عشر من الفصل الرابع من قانون 19 جوان على المصادرة من اجل المنفعة العامة، واشترطت في نصوصها أن تجري العملية بطريقة شرعية - أي تكون المصادرة فعلا من اجل الصالح العام ويعوض صاحبها - وطرحت الأسباب المؤدية إلى المصادرة حسب ما يلي :

* إقامة المدن والقرى وتوسيع محيطها.

* بناء الحصينات والمستوطنات العسكرية.

* إنشاء الأحواض والخزانات المائية.

* شق الطرقات والسالك ووضع قنوات الري والصرف².

2 - حجز ومصادرة أملاك المتغيبيين: لم يكتفي الفرنسيون بادعائهم أنهم أصحاب حقوق شرعية في ملكية الأراضي الجزائرية الموروثة عن الحكام العثمانيين الذين غادروا الجزائر بل لجأوا إلى حيل أخرى منها ادعاء ملكية الأراضي بفعل إحيائها والعناية بها والقيام على استغلالها ، أو بدعوى الأسباب الأمنية ، أو التنمية الاقتصادية ، أو بحجة أن أصحابها قاموا بمقاومة الوجود الفرنسي في الجزائر أو هي أراضي مهجورة قد تغيب عنها أصحابها.

1محياري، رحيم ، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين.عناية : منشورات جامعة باجي مختار ، 2006 . ص 24 .

2بن داهاة ، عدة .الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 - 1962) .ج 1، الجزائر :منشورات وزارة المجاهدين ، 2008 . ص 416 - 417

3 - التمليك عن طريق الامتياز للأشخاص وللشركات وذلك لتخفيف أعباء وتكاليف تهيئة الأرض واستصلاحها عن الدولة الاستعمارية ومن الأمثلة على التمليك عن طريق الامتياز نذكر شركة الهبرة والمقطع التي استفادت من 25.000 هكتار في القطاع الوهراني، والشركة الجزائرية التي استفادت من 100.000 هكتار في القسنطيني .

أما الشركات فكان يشترط عليها إقامة مستوطنات واستقدام مهاجرين أوروبيين إليها وتثبيتهم فيها¹. وغيرها من الأساليب .

3- سياسة السلب والنهب

كما اتخذت سلطات الاحتلال من سياسة السلب والنهب التفتير أداة دائمة بين يديها لإرهاق الشعب والحط من شأنه والنزول به إلى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقافته² سلطات وذلك من خلال تهافتهم على ثروة البلاد وخيراتها يوم هرع رجال الجيش إلى نخائر قصر الداوي والاستيلاء عليها ثم تهريبها إلى فرنسا، بالإضافة إلى نهب الخزينة التي كانت تحتوي على ثروات تتمثل في الذهب والفضة والأحجار النفيسة إلى جانب السلع والبضائع التي كانت مكدسة في مخازن الدولة وكذا المدفعية ويظهر ذلك من خلال ما كتبه الدكتور لوفان (إن المدافع سواء المصنوعة من الحديد أو البرونز، أصبحت ثمرة النصر وأصبحت ملكا لفرنسا وهي الغنيمة الوحيدة التي لم تطلها أيادي الجشع المغتصبة) بحوالي 1500 قطعة مدفعية من عيارات مختلفة ، ومخزون كبير من كرات المدافع والرصاص والبارود أرسل منها 25 طنا إلى فرنسا ودخلت في حسابات الخزينة بقيمة بلغت 4589.624 فرنكا ولاحظ الجنرال بيرتران

1 المرجع نفسه ، ص 449.

2قنان ،جمال.قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1994 . ص117 .

أن الحكومة التركية كانت تحب تكديس المؤن من كل صنف ، وهكذا وجد الجيش مستودعات غنية بالملح ، والأصواف، الأقمشة والرصاص والنحاس والرخام والحبوب.¹

كما تذكر المصادر التاريخية إن الفرنسيين قد استولوا على :

7- أطنان و312 كيلوا غرام من الذهب.

- 108 طنا و 704 كيلوغرام من الفضة.

- 000،700،24 فرنكا ، وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية.

-984،23،527فرنكا،وهي قيمة نقود الفضة الموجودة بالخزينة الجزائرية.

- 000،000،80 فرنك فرنسي من العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة الجزائرية.²

أما قيمة مختلف البضائع التي وجدت بمخازن الدولة فإنها قدرت حوالي 11,000,000 فرنك ثمن السلع المتنوعة والموجودة بالمخازن الحكومية والخاصة 000,50,000 مبلغ ما وجد من عتاد حربي وسلاح ملك للدولة الجزائرية³

ولم يكتفي الفرنسيون بهذا بل راحوا يستولون بالقوة والتهديد على دور ومساكن المؤولين الأتراك والأعيان وحتى عامة الناس وتخريب غالبيتها من أجل الحصول على الكنوز. ومن جراء هذا تعرضت تحف وزخارف هذه الدور للتخريب والتشويه، وبيعت مقتنياتها ومحتوياتها في الأسواق بارخس الأثمان، واستخدمت أبوابها وقطعت أشجارها المثمرة ، وأحرقت أبوابها واقتلعت نوافذها وأسسها.¹

2 حمداني، عمار. حقيقة غزو الجزائر. تر لحسنزغدار ، الجزائر :نالة الابيار ، 2008 . ص 117 -118 .

2 بوحوش، عمار. التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962. دار الغرب الإسلامي ، 1997 . ص 102.

3 عمورة عمار ، مرجع سابق ، ص 221 .

ويذكر حمدان خوجه على سبيل المثال انه كانت توجد سنة 1830 م في قصر الأميرة عزيزة الكائن بساحة الشيخ ابن باديس ملابس فخمة وأثاث نفيس وأدوات فضية لا تقدر بثمن، وقد نهبت كل هذه الكنوز عند احتلال مدينة الجزائر.²

كما يذكر فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار حسب تصريح الجنرال سانت أرنو في كتابه رسائل أرنو:

إن النهب الذي كان في أول الأمر يقوم به الجنود وحدهم، أصبح فيما بعد عمل الضباط لما خرجنا من قسنطينة استولى قواد الجيش وضباط أركان الحرب على النصيب الأوفر من الغنيمة والفيء، وسنبقى نحارب في إقليم وهران ونخرب مدن الأمير عبد القادر وجميع ممتلكاته فأين حل وارتحل أصلاه الجيش الفرنسي نارا حامية.³

ويذكر حمدان خوجه في نفس السياق في رسالة بعث بها إلى صديقه محمود بإسطنبول في 23 محرم 1250 هـ الموافق ل: 1834م : إن الفرنسيين استولوا على أملاك الجزائريين بالسلب والنهب وسموها كراء مؤبد.⁴ وبهذه الطريقة أصبحت للجنرال كلوز يل أملاك في مدينة الجزائر فهو لا يريد دفع الكراء ولا إعادة العقود لأصحابها.⁵ وحتى تحم السلطات الاستعمارية على البلاد وتضفي طابع الشرعية على مخططاتها الاستعمارية أصدرت يوم 22 جويلية 1834 مرسوما نص على إلحاق الجزائر جزء من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع لوزير الحربية

1 غربي، الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد. طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر

1954، 2007. ص 120-121.

2 حمدان خوجه، المرجع السابق، ص 222.

3 عباس، فرحات، ليل الاستعمار. تر أبو بكر رحال، منشورات ANEF، 2005. ص 27.

4 قنان، جمال. نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914. د. ط بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د. س. ن. ص 69-74.

5 حمدان، خوجه، مصدر سابق، ص 264.

في باريس ، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية وذلك بناء على توصيات اللجنة الإفريقية.¹

أن هذا الاستيلاء على الأملاك الحق ضررا كبيرا بمن كانوا يعيشون من إيجار عماراتهم. ويقول المؤرخ ليسيبس (بان الأهالي المجردين من أملاكهم بدون أي تعويض ، بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول ...). وتحدث مؤرخ آخر اسمه روزي عن الأضرار الفادحة التي ألحقها الجنود بالديار، وتهديم المنازل غير المسكونة، وقلع الأبواب والشبابيك، وقطع أشجار الفواكه ليستعملوا الحطب في التدفئة.²

ثانيا: السياسة الاقتصادية في مرحلة الاحتلال المحدود 1834 - 1840

1 -التنظيمات الزراعية

1- الاستيلاء على الأراضي الزراعية

عندما عين كلوزيل* حاكما عاما عامي 1835 - 1836 نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي ، وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الوافدين من فرنسا وأوروبا (من اسبانيا وايطاليا ومالطا وجزر البليار و سويسرا، باريس) أغلبيتهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق ، وسيطر على كل الأراضي

1 بوعزيز ، يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954. ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007. ص 8.

2الاشرف ،مصطفى. الجزائر الأمة والمجتمع. تر حنفي بن عيسى ،الجزائر : دار القصة ،2007. ص 202 .

*كلوزالبرتزان (1773- 1842) عين حاكما عاما على الجزائر 1823 - 1836 ، احتل مدينة معسكر في 06 /12/ 1835 وتلمسان 13 /01 / 1836 ، وفي عهد سقطت

قسنطينة 10 /12 / 1836 انظر بن داهة عدة ج 2 ، ص 498 .

والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي، بعد أن طردوا منها سكانها وأرغموهم على النزوح والهجرة.¹

فخلال العشر سنوات التي أعقبت نزول القوات الفرنسية في الجزائر (1830 - 1840) وبينما كانت فرنسا في حالة تردد بين الاحتلال المحدود ببعض الموانئ ومواصلة الحرب لاحتلال كامل البلاد، اتخذ الاستيلاء على الأراضي الجزائرية شكلا فوضويا اقتصر مجاله الجغرافي على ساحل الجزائر العاصمة ومنتجة كما تذكر بعض المراجع أن سهل متيجة² أول ما واجه التوسع الاستعماري في الجزائر بعد احتلال مدينة الجزائر.³ ويبيدي بوضعية بعض الآراء الهامة حول أملاك الدولة في سهل متيجة فهو يقول إن دار السلطان (مدينة الجزائر وضواحيها) بما في ذلك متيجة كانت تملك بين 12 و 13 مزرعة في السهل المذكور بعض هذه المزارع كانت مملوكة عن طريق الإيجار. وكانت هناك وزارة خاصة تقوم بإدارة المزارع، وكانت كل مزرعة تحتوي على 60 أو 70 زوجا من البقر.⁴ و تكمن أهمية السهل في كونه نقطة مركزية بالقرب من الحكومة، ومن المخازن والميناء، حتى يمكن الاستقبال والشحن والبيع والتصدير.⁵

فعلى الرغم من الاحتلال المحدود الذي استمر حتى السنوات العشر الأولى من عمر الاحتلال الفرنسي للجزائر قد شهدت حلول مغامرين وأرباب أموال بسهل متيجة وضواحي الجزائر العاصمة جاؤوا من فرنسا واسبانيا وإيطاليا ومالطا، استفادوا جميعا من أراضي زراعية

1 بوعزيز ، يحي. سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق ، ص 8 .

2 ويمتد بين البحر وسلسلة جبال الأطلس، وقد كان إنتاجه يسد حاجيات العاصمة وقليلًا من إنتاجه يصدر إلى الخارج

3 مياسي ، إبراهيم. روح الأمير عبد القادر عبر المقاومة الجزائرية. الجزائر : دار هومة ، 2011 . ص 51 .

4 سعد أبو القاسم . محاضرات في تاريخ الجزائر . ط 3 ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1976 . ص 119 - 120 .

كيزيز ، عيسى. السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 - 1914. مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر

، اشراف الغالي غربي ، 2008 - 2009 . ص 21 .

والى جانب عملية سلب الأراضي الخصبة من أيدي الجزائريين كانت الإدارة الاستعمارية تسعى أيضا إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي، وبالتحديد المزروعات التجارية مثل التبغ والقطن. لأنها ستحقق أرباحا طائلة، إلا أن السلطات الفرنسية عجزت عن توسيع هذا النوع من المزروعات، حيث كانت تتطور ببطء شديد عكس ما كانت ترغب فيه وهذا يعود أساسا إلى طبيعة الفلاح الجزائري الذي كان يعيش في ظل اقتصاد استهلاكي ذاتي

ب- إنشاء القرى الاستيطانية

شكلت المراكز الاستيطانية تربة خصبة لنمو النباتات السامة لظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وشرطا مسبقا لضمانه وتأمينه. انظر الملحق رقم وقد ترتب عن اتجاه فرنسا في الاستمرار في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية أو توسعها لتكون قاعدة تؤمن المستقبل للكولون في الجزائر.¹

ولجلب المعمرين عرضت عليهم فرنسا عدة امتيازات كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدعم بالحبوب والمواشي ، وأدت هذه السياسة إلى إغراق الجزائر بالمهاجرين الاوروبيين، وأنشأت أول مستوطنة أوروبية بمنطقة بوفاريك سنة 1836 2 ووزعت على القادمين إليها 6 قطع أرضية بلغت مساحة الواحدة منها 3 هكتارات ، كما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتارات في مزارع مجاورة لبوفاريك ، وهي بويعقوب، حواس، وبولارلوس وارتفع عددهم من سنة إلى أخرى وكانوا من أجناس مختلفة من فرنسيين وأسبان و المالطيون والانجليز والألمان والسويسريين

1 ابن داها ، عدة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962) .ج 1 ، منشورات وزارة المجاهدين ، 2008 . ص 133 .

2 لونيبي ، رايح و بشير بلاح ، مرجع سابق ص 71.

منهم من استفاد من أراضي فلاحية والباقي استقر بالمدن وبلغ عددهم سنتي 1830 - 1850 م : 63497 أوروبي.¹

وكان المارشال كلوزيل من بين الحكام العسكريين الفرنسيين الأوائل الذين زرعوا بذور الاستيطان في الجزائر عن طريق إسكان عائلات فلاحية فرنسية ، ولهذا الغرض انشأ مركز بوفاريك الاستيطاني سنة 1835. لم تكن بوفاريك قرية بقدر ما كانت مقبرة دفن فيها سنة 1939 خمس سكانها . وكان الفراغ يملا فورا بعد ذلك بمحتلين جدد . ولقد كانت الأجواء غير صحية إلى درجة انه خلال الفصل الثاني من سنة 1839 اضطر ثلثا سكان السهل اللجوء إلى المستشفى في مدينة الجزائر حتى صار لا يتوفر فيه أماكن لكل المرضى . غير أن بوفاريك ما فتئت ، فمن 282 نسمة في بداية سنة 1838 بلغ عدد السكان 350 نسمة مع نهاية 1839. وتوصلت محاولات الاحتلال الخاص في ثلاثين مزرعة تقريبا كانت متباعدة فيما بينها في بعض الأحيان، وذلك بالموازاة مع الاحتلال الرسمي.³

كما قام كلوزال بإنشاء أول مزرعة نموذجية على مساحة 1000 هكتار والمسماة حسن باشا. بالقرب من الأحراش ودعا العسكريين إلى القيام بنفس العمل خاصة في فحص العاصمة.⁴ وسماها المزرعة النموذجية الإفريقية، وجعل هذه المزرعة على حراسة مشددة من المشاة والفرسان لان المقاومين الجزائريين كانوا يغيرون على ضواحي مدينة الجزائر.⁵

1 محياوي ، رحيم ، مرجع سابق ، ص 24 .

2 بن داهة ، عدة ، المرجع السابق. ص 107 - 108 .

3 شارل ، أندري ، جوليان. تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار 1827 - 1871. مج 1 ، تر جمال فاطمي وآخرون ، برج الكيفان - الجزائر : دار الأمة ، 2008 . ص 267-268.

4 عبور ، علي . الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830 - 1899 القطاع الوهراني نموذجا. رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الإسلامية :

قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران ، اشراف محمد موفق ، 2013 - 2014 . ص 46 .

5 سعد الله ، أبو القاسم. الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1. ص 44.

وفي سنة 1839، تم حجز أراضي القبائل التي حاربت مع الأمير عبد القادر وأراضي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم ليلتحقوا بالمقاومة.¹ في كل من تلمسان (سيدي بومدين وعين الحوت وقراري، وأراضي القبائل التي انتقلت إلى المغرب ونحو الصحراء مع الأمير عبد القادر ومنها بني عامر والانجاد². وبعد أن بدأت هذه المقاومة تتراجع مع سنة 1843 - 1844 م هاجرت هذه القبائل من الجزائر إلى المغرب الأقصى تاركة أراضيها الخصبة التي كانت تملكها، حيث تمكنت السلطات الاستعمارية في الفترة ما بين 1845 - 1853م من وضع يدها على حوالي 9661 هكتار من هذه الأراضي، وكان الهدف الأساسي من هذا القرار سياسيا وهو عزل الشعب عن المقاومة التي يقودها الأمير عبد القادر، وبالتالي فان اكبر القبائل الجزائرية تضررا من هذا القانون المدعم بقرار بيجو هي قبائل بني عامر التي كانت تسكن في سيدي بلعباس وغيرها من القبائل الأخرى التي كانت تسكن معها.³ وتسليط عقوبة الاعتقال على المحرضين والقادة والزعماء المناهضين للهيمنة الفرنسية وغالبا ما يتبع هذا الإجراء نفي المتهم إلى فرنسا وإلى جزر سانت مرغريت ، وإلى حصن بريسكو.⁴

ج- توجيه الإنتاج الزراعي الجزائري نحو المنتجات الصناعية

بعد أن استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية؛ طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد ، حيث أهملت المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب واتجه إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي

1قداش ، محفوظ.جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 - 1954. تر محمد المعراجي ، الجزائر ، 2008. ص 152 .

2عبور، علي ، المرجع نفسه ، ص 86 .

3مجلة عصور ، العدد 6 ، جوان - ديسمبر 2005 - او القعدة 1426 . ص 69 - 70 .

4 خرشي ،جمال.الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 - 1962. تر عبد السلام عزيزي ،الجزائر: دار القصة ، 2009 . ص 139 .

والمصالح المادية للمستوطنين وأهمها الأعناب لإنتاج الخمر، والحوامض ، والتبغ وكذلك استغلال الحلفاء والقطن .¹

1- التبغ

فيما يخص التبغ فإنه بناء على معلومات وفرها قنصل فرنسا ليفربول سنة 1832 استنادا إلى معطيات قدمتها له إدارة إنتاج التبغ بروما مفادها أن منتجات التبغ في الجزائر هي من النوع الرديء مقارنة مع أنواع مفادها أن منتجات التبغ المنتجة في الهند أو إقليم الالزاس ، وعلى هذا الأساس وجه الحاكم العام للجزائر دعوة إلى عمال العملات الثلاثة في الجزائر يحثهم فيها على استقدام فلاحين ألمان متخصصين في زراعة التبغ لاعتبارها مادة زراعية مربحة.² واعتبرت زراعة التبغ التي ادخلها المستوطنون ابتداء من سنة 1843م وتحديدا في بلاد القبائل الصغرى إلى الغرب من بجاية ، وفي سهول عنابة، سكيكدة وبجاية ومنتجة وحول قالمة وتلمسان ومعسكر وعين تيموشنت. أول ثروة تتمتع بها الجزائر ؛ وكانت زراعته في ازدياد مطرد إذ كان يمارسها قرابة 8.000 من الأهالي و 2.000 من الأوروبيين.³

لقد لقي التبغ تشجيعا كبيرا من الإدارة الاستعمارية في محاولة منها تفادي استيراد فرنسا كميات كبيرة من منه من الخارج ، إذ بلغت الكميات المستوردة حوالي 20 مليون فرنك سنويا وتعتبر سنة 1854 بداية امتداد مساحات التبغ إلى مناطق متعددة مثل بجاية ، عنابة تلمسان ، معسكر، وادي يسر السفلي ، والمنتجة بعد حوالي عشر سنوات من التجارب . لقد تطور الإنتاج التبغ تطورا سريعا بسبب ارتفاع ما يدره من أرباح ، فقد كان الهكتار الواحد يدر

¹ لونيبي ، راج ، بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 94.

² بن داهاة عدة ، مرجع سابق ، ص 221 .

³ شارل روبير ، اجرون .الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919 ، ج1، تر حاج مسعود ، الجزائر : دار الزائد للكتاب ، 2007 . ص

ربحا يتراوح بين 800 و1000 فرنك . وفي سنة 1852 لم يقدم المزارعون للإدارة المشرفة سوى 300 ألف كلغ . بينما بلغ الإنتاج في السنة الموالية أكثر من مليون ونصف مليون كلغ في حين بلغت المساحة المزروعة تبعا سنة 1858 حوالي 400 هكتار أنتجت حوالي 6 ملايين كلغ في نهاية سنة 1857.¹

وبعد سنة 1880م لم يعد الإنتاج الأهلي يزيد عن 25000 قنطار إلا نادرا، وكان التبغ الأهلي يعتبر أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون الذين خصصوا له مساحات أرضية أوسع ولكنهم أولوه عناية أقل مما جعل المردود أقل من مردود الأهالي بالنصف حيث كان الفلاحون الأهالي يخصصون لذلك أجود أراضيهم ويعتنون بتسميدها باستمرار، وذلك برعي معظم قطعانهم فيها لمدة ستة أشهر. زيادة على ذلك ؛ كان العرب يقطعون التبغ ورقة بورقة عند نضجه بينما يقطع المستوطنون قصب نباته من اجل جني أوراقه دفعة واحدة.² وهكذا أصبح التبغ الناتج الصناعي الهام الذي يمول المصانع الفرنسية وفاق في ذلك القطن بكثير.³

2- القطن :

يعد القطن من المحاصيل الزراعية التجارية التي أولاها الكولون اهتماما: حيث شهدت هضاب مستغانم وأول تجربة لإنتاج القطن في الجزائر سنة 1835 وأعطت نتائج حاسمة، وان كانت ضيعة عربال الواقعة غرب وهران قد سبقتها إلى هذه التجربة عام 1833⁴

¹ عباد، صالح ، مرجع سابق ، ص 20 .

² شارل رويبر اجرون ، المرجع نفسه ، ص 690 .

³ عباد ، صالح ، مرجع سابق، ص 20.

⁴ بن داهاة عدة ، الاستيطان ، ج 1 ، ص 215 .

وفي سنة 1850 لم تبلغ المساحة المزروعة قطنا سوى 40 هكتار ولدفع الناتج خصصت الإمبراطورية مائة ألف فرنك لتقديم جوائز للذين ينتجون أكبر كمية ، الشيء الذي دفع المستوطنين للاهتمام بالقطن في والمنتجة وعنابه وبصفة خاصة في سهول الهبرة والمقطع بوفاريك ، وفي سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309 بعدما كان 17 منتجا سنة 1852، كما انتقلت المساحة المزروعة قطنا من 5,10 هكتارفي نفس المدة إلى 188,50 هكتار في الجهة الغربية من الجزائر بينما بلغت هذه المساحة في إقليم الجزائر 245 هكتار وفي إقليم قسنطينة 139 هكتار. وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية فيما بين سنتي 1853 و 1859 ، منها مرسوم 16 أكتوبر 1853 الذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تمنح فيها جوائز لأحسن المنتجين وقرار 19 اوت 1858 ، ثم قرار 19 مارس 1859 الذي اقر جائزة سنوية تقدر ب 20.000 فرنك تمنح لمنتجي محصول القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاث، مع توزيع البذور مجانا على الكولون ومنح أموال للمهتمين بالصناعة القطنية ، وأخيرا شراء الدولة لمحصول القطن بأسعار تحدد مسبقا وفق الصنف المزروع ونوعية الإنتاج.¹

وفي مسابقة نضمت عام 1854 شارك فيها احد عشرة مزارعا للقطن تحصلت " شركة ماسوكولي وأبناءه " و"شركة دوبري دي سان مور " من نيل الرتبة الاولى ، في حين تحصلت " شرة غراية " من سيق الرتبة الثالثة ، كما احتلت " شركة ميريدونال " للهبرة من سيق الرتبة الاولى في مسابقة 1856 الخاصة بإنتاج القطن .

معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت نتائج لا يستهان بها مند 1854 ، وتطور المنتج الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع من 507.000 كيلوغرام سنة 1854 إلى 780.000 كيلوغرام سنة 1857.

¹بن داهة عدة ، المرجع نفسه، 216 .

وتشجيعا للمزيد من إنتاج القطن، صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أفريل 1860 ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرن منتجاتهم إلى الخارج وذلك إلى غاية 31 أكتوبر 1872 كأخر أجل.¹ كل هذا من أجل جعل الجزائر من بين الدول المنتجة للقطن في العالم وأصبحت فرنسا تعمد كصادر حيوي يوجه إلى مختلف دول العالم، وبصفة خاصة إلى لوزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية.²

لكن زراعة القطن في الجزائر لم تتوسع لان الظروف الطبيعية لم تكن ملائمة وبدا المزارعون الأوروبيون يتخلون عنها ويتجهون إلى زراعة الكروم.³

3- الكروم

ظل القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية إلى أن ظهرت الإصابات الأولى بمرض " الفيلوكسيرا " على أشجار العنب بفرنسا عام 1885، مما أدى إلى تراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار عام 1870 إلى 1.8 مليون هكتار عام 1890 ، فبدأ التوسع الكبير في زراعة الأعناب لتعويض الانحسار. وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن (سهول عين تيموشنت، وهران وهضاب مستغانم ، وتلال تلمسان، وسهول وتلال معسكر وسيدي بلعباس)، يليها الوسط (هضاب مليانة والمدية ، وسهل متيجة وتلال ساحل العاصمة) فالشرق (سهل عنابة ، سهل سكيكدة ...).⁴ وفي سنة 1863 تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10.273 هكتار موزعة كالتالي :

¹ المرجع نفسه ، ص 217.

² عبيد ، مصطفى ، التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعي وصف مصر واستكشاف الجزائر ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ ، كلية العلوم الانسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 ، اشراف جمال يحيوي ، 2013-2014 ، ص 284 .

³ عباد، صالح، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

⁴ لونييسي رابح ، بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 95 .

وهران 3.351 هكتار ، الجزائر 4.158 ، قسنطينة 2.764 وفي نفس السنة بلغ الناتج في عمالة وهران لوحدها 29.834 هكتو لتر من الخمر ، 10.379 قنطار من العنب. وتشجيعا للمنتجات الزراعية بوهران منحت ميداليات ذهبية وفضية ومبالغ مالية تقدر بـ 400 فرنك فرنسي لأحسن العارضين مثل ما حدث في مدينة معسكر المنتجة للخمر الوردية ذات الحموضة المرتفعة (13° - 16°) على ميداليات ذهبية فيما بين 1932-1936 وميدالية فضية سنة 1952.¹

المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران 1854 (الوحدة هكتار)

المساحة المزروعة كروما	الدائرة
235	وهران
38,52	مستغانم
36,4	ارزيو
332	معسكر
27,47	تلمسان

المجموع	1.020,39 هكتار
---------	----------------

انظر ابن داهاة عدة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج1 ، ص

ومن دون شك، يعود تعزز الاستيطان بشكل رسمي إلى زراعة الكروم، بل وحتى بقاءه. كان توسعها الهائل خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو

¹ ابن داهاة عدة ، مرجع سابق ، ص 194-195.

الذي حول المعطيات الاقتصادية-الاجتماعية للمستعمر بشكل جذري. ارتفعت المساحة من 20.000 هكتار سنة 1878 إلى 155.000 عشية الحرب العالمية الاولى هذا التقدم المحسوس الذي استند على نمو القروض ، نجم أيضا على الظروف الطبيعية الملائمة عبر المنطقة المتوسطية : تربة رقيقة ، رملية أو كثيرة الحصى، تلال...بالإضافة إلى ذلك فان زراعة الكروم يشكل مضاربة جالبة للسكان. خلال هذه الفترة، سمحت بقوة في استقرار الأوروبيين في الأرياف وزيادة أعدادهم. وهكذا تضاعف عدد السكان من 344.000 سنة 1876 إلى 781.000 سنة 1912¹ وللعلم فانه بعد استقدام مهاجرين من الالزاس واللورين إلى الجزائر بعد الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا (الفيلوكسيرا) شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المتضررين بالهجرة إلى الجزائر ومنحتهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الاحتفاظ بالرتبة الاولى عالميا في إنتاج الخمر ، وهكذا تدفق مهاجرين جدد على الجزائر من فرنسا فضلا عن الهجرات الاسبانية بحيث ارتفع عدد الأسبان الوافدين من 71.366 شخص سنة 1872 إلى 144.530 شخص عام 1886، وإذا كان الفرنسيون يقومون بالأعمال الدقيقة فان الموسمين الجزائريين يتولون عملية القطف.²

لقد نجحت زراعة الكروم في الجزائر خاصة بعد أن تم الوصول إلى تكييف هذه النبتة مع الطقس الجزائري، وبعد أن شجعتها الإدارة في كل العملات. حيث وصف ترابوت ومارس تهافت المستوطنين على زراعة الكرمة بقولهما: " زرعت الكرمة في كل مكان حتى في الأراضي الأكثر رداءة وفي الأماكن البعيدة عن طرق المواصلات ". لقد توجه كل

¹ قداش، محفوظ ، جيلالي صاري، ص 202 – 203 .

² بن اشنهو ، عبد الطيف ، تكون التخلف في الجزائر ، ص 133- 134 .

المستوطنين، الكبار منهم والصغار، نحو الكروم المربحة، كما تدخلت المؤسسات المالية للسيطرة عليها.¹

4 - الحلفاء

شرع في استغلال الحلفاء منذ عهد الإمبراطورية الثانية، ففي سنة 1862 بلغ الإنتاج المحلي اقل من 45000 طن. وانتقل إلى 37 ألف طن سنة 1870. فقد كان هذا الاستغلال من انشغالات واضعي القانون العقاري، كما وفرت الجهورية وسائل النقل الضرورية، وفي سنة 1873 حصلت الشركة الفرنسية - الجزائرية على امتياز استغلال 300 ألف هكتار من أراضي الحلفاء واستغلال السكة الحديدية أرزيو - سعيدة. وانتقل الإنتاج إلى 110 آلاف طن في سنة 1879 ثم إلى 92 ألف طن سنة 1885 موزعة كالتالي: 89 ألف طن في عمالة وهران، 2250 ألف طن في عمالة الجزائر، 1593 في عمالة قسنطينة.²

ويظهر اهتمام الإدارة الفرنسية بتشجيع استغلال هذه النبتة ما جاء على لسان حاكمها العام السيد بليشي Bleicher إذ يقول: "بأن نبات الحلفاء مغري وجاذب للشركات الرأسمالية"، كما يذكر أردوين دي مازت DumazatArdouin "بأن تواجد هذا النبات بمناطق الهضاب العليا بالجزائر شبيه بالقطن في أمريكا والأرز في جنوب شرق آسيا".³

لقد اكتسى جني الحلفاء أهمية كبيرة في حدود سنة 1871، إذ رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن تحقق رخاء الأهالي في الغرب الوهراني. ولقد شهد هذا النشاط إلى غاية 1879 استغلالا عشوائيا كبير الضرر وكان حكرا تجاريا بين أيدي الأسبان الذين كان لهم خبرة كبيرة في استغلال الحلفاء أو إنتاجها. فقد كانت إسبانيا أول مصدر لهذه المادة قبل

¹ عباد، صالح، مرجع سابق، ص 137.

² المرجع نفسه، ص 100.

³ Ardouin du Mazt, Etudes Algériennes, L'Algérie Politique et Economique a Travers la Province d'Orans, Lib. Guillaumin, Paris, 1882, p71.

الاستغلال الواسع للحلفاء الجزائرية ، حيث بلغت صادراتها في الفترة 1868 - 1872 ما يقرب 900 ألف طن سنويا، انخفضت إلى 45 ألفا سنة 1888. هذا الانهيار في الإنتاج الإسباني جعل الكثير من الأسباب يتجهون إلى الجزائر حيث سيطروا على تجارة هذه المادة في الجهة الغربية من البلاد. حسب جريدة لاغازيت الجيريان الصادرة في الجزائر فان " توجد بأيديهم كل التجارة الأكثر أهمية ، الأكثر ربحا لهذا الجزء من الجزائر تقريبا ، إنها تجارة الحلفاء .صالح 100 وبعد سنة 1879؛ فرض على استغلال الحلفاء تنظيم صارم: يجب أن تؤجر الأراضي من طرف جماعة الأهالي للمستغلين. ويجب أن يتم اقتلاع الحلفاء يدويا من غير استعمال المنجل وان لانقلع النباتات من جذورها ويجب أن يتم وزن الكميات المقتلعة.¹ ويضاف إلى الحلفاء استغلال الفلين الذي كان من اختصاصات الأسباب كذلك، واستغلال الألياف النباتية.

أما بالنسبة للصناعة فقد طبقت فرنسا على الجزائر سياسة عدم تصنيع المستعمرة حيث قضت على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت الأبواب على مصرعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة ، كما اخدت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتماماتها على ملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كمداد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات.² والتي سنتطرق لها فيما بعد.

وفي الأخير، لا يهمننا تطور المنتجات الصناعية كالكروم والقطن والتبغ وغيرها زيادة أو نقصان بقدر ما يهمننا أن الاستعمار قد اتخذ من أراضي الجزائر حقلًا للتجارب الزراعية المختلفة، ومصدر لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية - التجارية على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب سعيا وراء تحقيق الربح والفائدة دون مراعاة للشعب الجزائري .

¹ شارل روبيير اجرون ، مرجع سابق ، 689 .

² مساعد ، أسامة. الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية 1830-1962 . مجلة مركز بابل للدراسات ، مج 3 ، العدد 4 ، ص 228.

2- السياسة التجارية

لقد كانت فرنسا تحتكر التجارة الخارجية ، وكان القانون الفرنسي يجبر الجزائر على أن تباشر أي عملية نقل بحري للناس أو البضائع إلا على السفن الفرنسية، وكان أهم ما تصدره الجزائر سنويا، الخمر ناما الواردات فاهمها الآلات الحديدية والسيارات والمنسوجات والكر، القهوة ، الأخشاب والأواني والوقود والكماليات.¹

واحتكروا المواد الأولية وجعلوا الغرف التجارية الفلاحية تحت تصرفهم المطلق والصادرات والواردات تمر بقناتهم فقبضوا بذلك دواليب الاقتصاد الوطني بيد من حديد وراحوا يسيرونه حسب مصالحهم التي تخالف مصالح الأهالي في اغلب الأحيان .

وكانت المبادلات التجارية بين السكان تتم في الأسواق الشعبية الأسبوعية المقامة عادة في المدن والقرى، وتشمل أهم المعروضات مثل: الأدوات الفلاحية ، الأواني الفخارية الأصباغ الملح والجلود والصوف، الحبو والنمور، إضافة إلى تجارة الحيوانات كالأغنام والأبقار والجمال كما حددت المدة الزمنية لتسييرها بموجب جملة من القوانين والضوابط.²

أما بشأن التجارة الخارجية ، فان السلطات الاستعمارية قامت بغلق أبواب الأسواق التي تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وخاصة المغرب الأقصى وتونس، وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء، وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالأسواق الفرنسية فقط وحتى هذا التعامل كان يواجه جملة من العراقيل في السنوات الأولى للاحتلال، أبرزها وضع قيود جمركية على

السلع الجزائرية الداخلية إلى الموانئ الفرنسية، واعتبارها كأنها سلع تابعة لدولة أجنبية ، وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية في باريس التي كانت تعتبر الجزائر جزءا من فرنسا وعلى العكس من ذلك كانت السلع الفرنسية تدخل الموانئ الجزائرية بكل حرية وبدون قيود. إن

1المندي، احمد توفيق .هذه هي الجزائر. مرجع سابق ، ص 129 .

2عسول، صالح ، مرجع سابق ، ص 28 .

هذا الإجراء جعل التجارة الخارجية الجزائرية ضعيفة جدا وقد ظلت كذلك إلى غاية 1851 عندما سنت أول منظومة جمركية خاصة بالجزائر واضحة المعالم والأهداف وتم فتح أبواب التصدير السلع الجزائري إلى الخارج واستقبال السلع الأجنبية في الجزائر. والدليل على هذا الضعف هو قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين 1830 - 1850 إذ كانت تتراوح ما بين مليون وثلاثة ملايين فرنك.¹

3- السياسة الضريبية

وقد رافق هذه السياسة المتمثلة في الجانبين العسكري والاستيطاني لون آخر من السياسة تمثل في إتقال السكان بالضرائب بعد سلبهم لأراضيهم² ، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى فرض ضرائب مجحفة في حق السكان ،ذلك إن الجزائريين كانوا يشكون منذ سنوات طويلة ،إلى سلطات الفرنسية من الضرائب الثقيلة . فقد كانوا يدفعون لا الضرائب القانونية فقط بل الضرائب الدينية مثل الزكاة والعشور وضريبة السخرة ،كالحراسة الليلية³ حسب ما حددها مرسوم 17 جانفي 1845.⁴

- ضريبة الزكاة والعشور :

1 الغالي، غربي ، مرجع سابق ، ص 224 .

2 احميده ، عميراي.جوانب السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري. مرجع سابق ، ص 68

3 سعد الله ، أبو القاسم. الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930). ج2 ، الطبعة س4 ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 . ص120.

4 ، طرشون، نادية ، مرجع سابق ، 168 .

الزكاة فريضة إسلامية، أحلها العثمانيون ضريبة، وابقى عليها الفرنسيين. وهي ضريبة على المواشي فقط كانت تؤخذ ربيعا في حين أن العشر ضريبة على نتائج الفلاحة. وقدرت قيمتها السنوية ما بين عامي 1877 و 1892 بنحو 8،12 مليون فرنك ثم توسعت لتشمل كذلك الثمار.

- **الحكور** : وهي ضريبة تطبق فقط على اعراش قسنطينة ، وهي عبارة عن ثمن الكراء الذي يؤديه الفلاحون على الأراضي العزلية أو العرشية .

لزمة قبائل الزواوة : ويدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح¹

- **ضريبة اللزمة** :

وقد تكونت من كميات محددة من المنتجات والمبالغ النقدية التي تدفع على بعض الممتلكات كحيوانات الحرث والجر وغيرها وكانت قيمتها ما بين 3 و4 بالمائة من الدخل .

- **ضريبة السخرة** :

كالحراسة الليلية دون اجر، والحراسة ضد الحرائق دون اجر، وكذلك العمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل .وقد فرضت هذه الأخيرة على كل المواطنين الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 50 سنة.

- **الضريبة على الأكواخ والمسكن - ضريبة النخل على الواحات.**²

وكانت هذه الضرائب تدفع عينا إلى غاية 1845 ، حيث أمرت الإدارة الاستعمارية بدفعها نقدا وهذا حسب التقديرات المحددة من المكاتب العربية إذ تقوم هذه الأخيرة بتحديد قيمتها وتطلب من القيادات وضع القوائم الخاصة بذلك في شهر جانفي وتتم عملية الجباية

1 الغالي، غربي، مرجع سابق، ص 226.

2 لونيسي، رايح، بشير بلاح، مرجع سابق ، ص 98.

بصفة عامة خلال شهر ماي، وذلك بأمر من رؤساء المكاتب العربية، وعند الانتهاء من العملية يقوم القياد بجمع رؤساء الدواوير وهم يقودونهم إلى الجابي ويقوم كل رئيس بتمويل المبلغ المالي الذي جمعه.¹

كما كانت الإدارة تستغل حرائق الغابات في فصل الصيف لإثقال كاهل الناس بغرامات فادحة حيث مسؤولية احتراق غابات الفلين حمل سكان مدينة عزابه الواقعة في الشرق الجزائري مسؤولية احتراق غابات الفلين سنة 1881، التي منح امتياز استغلالها لخمس شركات أوروبية مقابل مبلغ قدر ب:مائة وسبعين ألف فرنك. لم تتوفر لدى شركات صاحبة الامتياز ولا لدى الإدارة دليل يثبت مسؤوليتهم ومع ذلك فقد فرض عليهم غرامة بمبلغ أربعة ملايين وثلاثمائة فرنك.² كما أن بيجو اعتبر نشوب الحرائق في الغابات عملا حربيا معاديا للجيش الفرنسي، تنتج عنه متابعات قضائية ومالية من قبل مجالس الحرب التي انشأتها السلطة العسكرية لمعاقبة الجزائريين. فكانت حرائق سنوات التي صنفتم وفقا لقرار بيجو 1843 الذي يتضمن أمرا للقبائل الجزائرية عدم إشعال النيران في أطراف الغابات حتى ولو كان ذلك لتوفير أراضٍ للزراعة أو للرعي أو توفير فحم الحطب للوقود، أعمالا إجرامية

وعدوانية، فرصة أمام قادة الاحتلال لتسليط أقصى العقوبات على القبائل الجزائرية المقيمة قرب الغابات ، تمثلت في السجن والحبس والإبعاد، وكذا الغرامات المالية المرهقة.³ في حين أن الأوروبيون لا يدفعون أبدا أية ضريبة سوى على أراضيهم وأعمالهم في حين أن الجزائريين تفرض عليهم سلسلة من الضرائب العديدة يطلق عليها الضرائب العربية . وزيادة على ذلك فان

1الغلي ،غربي ، المرجع نفسه ، ص 226 - 227 .

2قنان ،جمال.التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية. أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، الجزائر :منشورات وزارة المجاهدين

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، 2007 . ص63 .

3 العقار إبان الاحتلال الفرنسي ، مرجع سابق ، ص 30 .

هذه الضرائب الباهظة قد طغت على رأس المال البسيط الذي يملكه الجزائري بحيث انه لم يعد في الإمكان استثماره في الإنتاج وإنما أصبح يحتفظ به كاحتياط لتسديد الضرائب.¹

لقد كانت السياسة الضريبية تتماشى مع متطلبات المشروع الاستعماري ، من جهة أي توفير الفائض المادي لخدمة المشاريع الاستيطانية وخاصة بناء المستوطنات والبنى التحتية و شق الطرقات ومد الجسور، وفي الجهة الثانية تفقير الجزائريين فبعد ما كان الجزائري يامن على نفسه وعلى رزقه ، أصبح بفعل سياسة الضرائب من أفقر الشعوب و الكثير من العائلات أصبحت تطلب الصدقات من السلطة الفرنسية.²

ثالثا : التشريعات العقارية في مرحلة 1840 - 1850.

إن قرارات الاستيلاء على الأملاك بكل أنواعها قد استمرت في الظهور بين 1830 - 1837 وازدادت تضيقا وجورا أيضا في قرارات 1839 - 1848 م، وكان الهدف كما ذكرنا سابقا تفقير الجزائريين وإجبارهم على الهجرة وترويضهم سياسيا عن طريق الاقتصاد والحصول على أملاك للاروبيين (منحة وبيعا) الوافدين على الجزائر بقصد الاستيطان والاستعمار.

وهذه الفترة هي فترة الجمهورية الفرنسية الثانية حيث كان لويس نابليون رئيسا للوزراء (1840-1848) بيجو حاكما عاما على الجزائر من فيفري 1841- سبتمبر 1847م عرفت هذه الفترة تطورات سياسية نلمس ملامحه في الاحتلال الكلي³ ويعد بيجو من اخطر الحكام العامين في الجزائر بالنسبة لسياسة الاستيطان ، حيث تمتاز سياسته في هذا المجال بإيمانه

1يوحوش ،عمار .العمال الجزائريين في فرنسا .ص 94 - 95 .

2يحيوي، جمال. دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن 19 م. أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال 1830 - 1962 ، يومي 30 - 31 أكتوبر . الجزائر :

منشورات وزارة المجاهدين ، 2006. ص 51 .

3يوعزيز، يحيي.سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 . ص 9-10.

الشديد بالحركة الاستعمارية ، وضرورة إتباعها بشكل دقيق . لأنها الوسيلة المثلى التي يمكن من خلالها تحويل الجزائر إلى بلد أراضي فرنسية ، فعملية الغزو في نظره ما هي إلا عملية مؤقتة وأنها لا تكتسب الصفة النهائية إلا بالاستعمار وتثبيت العنصر الفرنسي و يبرز ذلك من خلال سياسة بيجو،الذي بدأ يشجع العسكريون الذين انهوا خدمتهم على الاستقرار وإنشاء المستوطنات التي سوف يعملون فيها بصفة جماعية ، كما انشأ المزارع حول المعسكرات يستغلها الجنود طوال مدة الخدمة الوطنية التي يقضونها ، لكن كانت تجربة فاشلة وانتهت بإضافة مستوطنة عسكرية إلى المستوطنات المدنية .وتفتتت أراضي الاعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم من سياسة الاستيطان العسكري،اتجه إلى سياسة أخرى تسمى بالاستيطان المدني.¹

1 -المراسيم العقارية ما بين 1841 - 1846.

قامت سلطات الاحتلال بإصدار قرار في 12 افريل 1841 والذي ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200الى 1500 من الفرنكات ، يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة ارض تتراوح مساحتها بين 4 و 12 هكتار ومسكن ، وكانت نتيجة هذا القرار أن اشتدت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر حيث وصلت في سنة 1843 إلى الموانئ الجزائرية 14137

ا-مرسو24مارس1843م: الذي يقضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية ، وكان هذا سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية وادعاء ثورة أصحابها ضدهم.²

ب-مرسوم 1 اكتوبر 1844 :

1محياري،رحيم ، مرجع سابق ،ص 26 .

2يحيى،جلال.السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 -1960). ط1 ، مصر: دار المعرفة ، 1959 . ص223 .

وهو قانون خاص بالأوقاف والممتلكات العقارية ، واهم محتوياته أن الأرض الغير مستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية ، تصبح تابعة لأملاك الدولة ، مما يخول لها حرية التصرف في هذه الأراضي ، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 5 جويلية 1830 ، ويمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم يبين فيها موقعها ومساحتها وتسلم بعد ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية والفنية ، و ينص هذا القانون على أن كل قطعة أرضية لا تخضع لهذه العملية تعتبر أرضا مهملة بدون مالك.¹ وذلك تحقيقا لهدفين اثنين: أولهما طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكيتهم مستقبلا.²

وثانيهما : تسهيل انتقال الأراضي الزراعية للكولون.

ولتنشيط عملية الاستيطان فان مرسوم 1844م اقر ضريبة خاصة على الأراضي غير المستغلة(المهملة):كما اقر إمكانية انتزاعها من أصحابها.³ وقانون 31 أكتوبر الذي ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين ، أو الاعراض الجزائرية الموالية وكل

من يساعد أعداء الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر.⁴ ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الاوروبيين.⁵

وقد طبقت السلطات الفرنسية هذا القانون بشكل حازم ، لأنه سمح لها بوضع يدها على آلاف الهكتارات الخصبة ، منحها للمعمرين.¹

1غربي،الغالي ، مرجع سابق ، ص 220.

2 بن داهة ، عدة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) . ج 1،الجزائر : وزارة المجاهدين . ص 316 .

3 بوعزيز ،يجي ، بوعزيز ، المرجع السابق ، ص10 .

4غربي الغلي ، المرجع السابق ، ص 221 .

5قنان، جمال ، قنان،التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية توسعية استغلالية ، مرجع سابق ، ص119 .

ج- مرسوم 31 جويلية 1845 :

والذي يقضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي

للوجود الفرنسي - إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين :

- اقتترف أعمالا عدائية ضد الفرنسيين، أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للتأثرين ضد فرنسا أو أقاموا اتصالات معهم .

- أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار .

- غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية.

وكان المرسوم يهدف صراحة إلى دفع الوجهاء ، وزعماء قبائل المخزن إلى التحالف مع

فرنسا ، على أن يستغل الخاضعون لفرنسا (الموالون لها) هذا المرسوم للحصول على

الاعتراف بحقوقهم في ملكية الأرض ، ومن هؤلاء المتعاونين تشكلت النواة الأولى للبرجوازية

العقارية في الجزائر²، كما انه كان يهدف أيضا إلى تسهيل عملية الاستيطان للأوروبيين

في الجزائر بمنحهم قطعا أرضية مجانا من تلك التي احتجزت من القبائل الثائرة كما سمح

لهم بحق المرور مجانا والتمتع بالحماية في الطرقات الفرنسية مقابل دفعهم ثلاثين سنتيما لكل

عشر كيلومترات ، ووعدهم بالإيواء المؤقت عندما ينزلون في ارض الجزائر مع منحهم مواد

لبناء مساكنهم بقيمة 300 حتى 600 فرنك ، وتسليمهم كميات من الحبوب البذور مجانا ،

1الغالي،غربي، نفس المرجع ، ص 221 - 222 .

2بن اشنهو ، عبد اللطيف•تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830- 1962 ص 52 .

إلى جانب قروض مؤقتة تسهل عليهم الحصول على حيوانات للجر ، ومعدات فلاحية . ومثل هذه التسهيلات حفزت عددا من السويسريين، والألمان والاييرلنديين والأسبان والإيطاليين على الهجرة إلى الجزائر. ففي عام 1845 نزل بالجزائر 45 ألف نسمة ، وفي هذه الظروف اهتم بيجو بشق الطرقات ، وإنشاء المستثمرات الفلاحية النموذجية بجوار المخيمات العسكرية ووعد الكولون المدنيين بمنحهم أراضي زراعية مقابل الخدمة العسكرية في المستثمرات الفلاحية .¹

والى جان القرار السابق قرار الحاكم العام الجنرال بيجو 18 افريل 1846 ، و ينص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب ، وكذا أراضي الاعراش التي رحل منها أهلها إلى مناطق أخرى كالمناطق الصحراوية.و بمقتضى هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بوضع يدها على مساحات هامة من الأراضي في نواحي وهران وتلمسان وغيرها والهدف الأساس من قرار 1946 كان سياسيا وهو عزل الشعب عن المقاومة التي كان يقودها الأمير عبد القادر.²

2-مرسوم 19سبتمبر 1848

الذي يقضي في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة(1848-1851م)الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة العامة والمكرسة أساسا لضمان الازدهار والرفاهية للكولون . ومن جهة أخرى حدد عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم ب 12 ألف مستفيد خلال سنة 1848 ، على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرياب اسر أو أعزاب .³ وكذلك النداء العام بتاريخ 23 سبتمبر الذي يدعو المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة في أن يكونوا ضمن قائمة 12 ألف مهاجر إلى الجزائر أن يسجلوا أنفسهم على مستوى بلدياتهم ، وقد وصل عدد المسجلين

1 بن داها ،عدة ، مرجع سابق ، ج 1 ، ص 321 .

2 الغالي غربي ، مرجع سابق ، ص 221 .

3 المرجع نفسه ، ص324.

100 الف . فلم تتوقف القوانين والمراسيم والقرارات وحتى التصريحات الرسمية والغير الرسمية في دعم عملية الاستيطان بجميع أشكالها.¹

ولتثبيت هذه السياسة الاستيطانية كان التفكير في تأسيس القرى الفلاحية، وعلى أساسه كان التوسع المدني مرهونا بالتوسع العسكري ومتزامنا معه . ولهذا اهتمت السياسة الفرنسية بالمدن الحضارية العمرانية فاحتلتها لتأسيس القرى الفلاحية بالقرب منها ، إذ انه في عام 1846 موزع وزير الحربية 20 الف هكتار على المعمرين من أجود أراضي منطقة سهول الصنصاف وعلى أساسه أقيمت مدن فلاحية نذكر منها : الحروش - جيما بس (عزابه).

وكانت هذه المدن الفلاحية من مجموع 126 قرية تأسست في الجزائر كالحا خلال الفترة الممتدة 1841-1851م.²

السنوات	عدد القرى الفلاحية المؤسسة	راضي وزعت على المعمرين	لمهاجرين الفرنسيين
1841 - 1850	126	113000 هكتار	65437
1851 - 1860	83	250000 هكتار	103322

انظر: عميراوي احميده : أثار السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري (1830 - 1954)، ص 40 .

والى جانب هذا أقيمت في المناطق الداخلية مراكز سميت بالأبراج ، ومنها برج زغيا الذي زود بالموونة الكافية قصد رقابة أي تحرك جزائري.³

1. بوضرسايب، بوعزة ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م. الجزائر : منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 ، 2007 . ص 89 .

2، أحميدة، عميراوي. السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838-1858). غين مليلة - الجزائر : دار الهدى ، 2004 . ص 55 .

3حميدة ، عميراوي. جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري. الجزائر : دار البيث ، 1984 ، ص 68 .

وكان نزع الملكية في الجزائر يتم بسرعة متوحشة حيث يصرح الحكم العام بالمنفعة العمومية لتستولي الإدارة في ظرف 24 ساعة على البناية بلا تعويض مسبق وفي هذه الفترة يطلب المالك أن يعين خبيرا يحدد بالاشتراك مع خبير الإدارة قيمة العقار، وإذا لم يكن المالك راغبا في تعيين خبير أو غير قادر على ذلك تعين له المحكمة خبيرا.¹

وقد نجم عن هذه السياسة فصل الفلاح الجزائري عن أرضه وأهله من طرف السلطة الاستعمارية فقد طرد السكان من أراضيهم 2 واضطره إلى العمل لدى غير بعد أن فقد أخصب أراضيهم الزراعية وتراجع الإنتاج الزراعي ، علما أن الزراعة الأهلية كانت خلال سنوات المطر تغطي حاجيات السكان.³

لجأت الإدارة الفرنسية إلى سياسة تبرز بها سيطرتها على الأراضي وتوزيعها على المستوطنين وهي أن الأرض في البلاد ملك للدولة ، وبما أن فرنسا وريثة السلطان التركي في المناطق التي كانت تابعة لها فان الأرض تبعا لذلك تعود إلى الدولة الفرنسية ومما يلاحظ هنا أن السياسة الفرنسية تختار ما يلاءم مصالحها من القوانين وتلغي ما عداها.⁴

ولإنجاح الاستيطان الريفي وإخراجه من الركود الذي يعاني منه عمدت فرنسا إلى تطبيق فكرة لامورسسير في الاستيطان الرأسمالي الكبير ، وتمهيدا لذلك قامت بإصدار عدة قوانين كان من بينها القانون الذي اصدر في 16 افريل 1851 ، والذي يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة ، إضافة إلى القرار الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش

1ألكسي، دوطوكفيل. نصوص في فلسفة الاحتلال والاستيطان. ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008. ص 89 .

2رزوزو، عبد الحميد. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 - 1900 . بن عكنون - الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007. ص 163.

3محياري ، رحيم ، مرجع سابق ، ص 16.

4محياري ، رحيم ، المرجع نفسه ، ص 29 ..

وأراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العامة ومصالحة الاستيطان ، كما صادقت الجمعية العامة في 21 سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاج إليها السوق الفرنسية ، من الرسوم الجمركية ، بحيث شجع هذا القانون ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وجعل المستوطنون ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية بدلا من حاجيات السوق الجزائرية.¹

إضافة إلى قرار 27 سبتمبر 1848 اصدر الجنرال (لاموريسيار) * وزير الحرية الفرنسية قرار في 27 سبتمبر 1848 ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمالا فنيين ، وتوقع مسبق عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب ، أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين سنة ، وقال بلهجة صارمة :

(الشيء الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد) وقال أيضا (ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين بالمجيء وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم).²

لقد نجحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بفضل هذه القوانين والتشريعات العقارية من إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي، استولت على مساحات شاسعة من الأراضي الجزائرية الخصبة، فبعد أن استولت سلطات الاحتلال على ما فوق الأرض تعدت واستولت على ما تحتها .

3 لاموريسيار (1806 - 1865) تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة 31 / 01 / 1829 شارك في حملة الجزائر 1830 ، استولى على قسنطينة بأمر من الجنرال فالي ، شدد الضربات على قبيلة الحشم الموالية للأمير عبد القادر في سهل غريس ، وبناء على رأيه صدر مرسوم في 19 / 09 / 1848 م بمنح 50 مليون فرنك لتوسيع المستوطنات الزراعية في الجزائر . انظر بن داها عدة ، ج 2 ، ص 501 .

2 بن داها عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ، ج 1 ، مرجع سابق ، ص 326 .

الفصل الثاني

المشاريع الفرنسية لاستغلال المناجم في منطقة

الحدود الشرقية الجزائرية
1850-1962

أولاً: الموقع والكشف الجغرافي للمنطقة

ثانياً: بداية استغلال مناجم الحديد.

ثالثاً: الكشف عن مناجم الفوسفات واستغلالها.

رابعاً: البحث عن مناجم الزنك والرصاص واليود العاملة

المنجمية مشاريع السكك الحديدية لنقل المعادن

تمهيد

إذا كانت حملة شارل العاشر على الجزائر سنة 1830 تستهدف تقوية مركزه في فرنسا نفسها، فإن حكومة لويس فيليب قد حولت هذه الحملة غزوا واستعمارا يخدم الصناعة الفرنسية وهذا ما صرح به الجنرال جيرار ، وزير الحربية الفرنسية : " إن الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع ل الفائض من سكانها ويوفر لها سوقا لصناعاتها التي سوف تستبدل منتجاتها بـ "منتجات أجنبية " عن أرضها ومناخها . وكتب الجنرال بيجو الحاكم العام للجزائر يؤكد سنة 1842 أن الجزائر يمكنها إن تزود صناعة المترو بول ب المواد الضرورية على نطاق واسع. وتحقق ذلك في عهد الجمهورية الثالثة وكان القسم الأكبر من إنتاج الأرض يصدر في حالته الخام إلى أوروبا عامة وفرنسا خاصة بغية زيادة أهمية الصناعة فيما وراء البحار .

الفصل الثاني: المشاريع الفرنسية لاستغلال معادن منطقة الحدود الشرقية الجزائرية

أولاً: الموقع الجغرافي و الرحلات الاستكشافية للمنطقة

1- الموقع الجغرافي للمنطقة الحدودية الشرقية

تقع المنطقة مجال الدراسة في مجال فسيح يوجد في تراب ولاية تبسة¹ وتعتبر هذه الأخيرة من الولايات الحدودية الشرقية ، تمتد على شريط الحدودي مع الجمهورية التونسية² وتمتد من بئر العاتر جنوباً إلى سوق أهراس شمالاً مروراً بالونزة الكويف والمريج شرقاً إلى واد مسكيانة، ووادي شبرو غرباً.

وتقع فلكياً بين خطي طول 8،5 و 9 درجة شرقاً وبين دائرتي عرض 25 و 35 شمالاً.³

تتنتمي المنطقة إلى إقليم الهضاب العليا يتراوح علوها ما بين 900 و 1200 م ، وعلى شكل حزام عرضي من الأراضي، تأخذ أحيانا طابع الجبل ، وبها العديد من المنخفضات أكثر ارتفاعاً في الشرق أهمها : سطيف ، وعين البيضاء ، وتبسة ، وتحصر بينها الأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر السبخات والشطوط، وأهمها الشط الشرقي وشط الحضنة .

أما بالنسبة لمناخ المنطقة يسودها مناخ جاف (قاري) ، مرتفع الحرارة صيفاً وبارد ممطر شتاءً وعادة تغطي الثلوج كل المرتفعات التي تذوب صيفاً فتكثر الجداول والعيون الجارية فتنتعش الزراعة ويزدهر الاقتصاد بها ومما زاد من أهمية موقعها اتصالها بسلسلة

1شلالى، عبد الوهاب .دور عمال المناجم في ثورة التحرير الجزائرية (1954 - 1962) المنطقة الحدودية الشرقية نموذجاً. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث

والمعاصر ، قسم العلوم والآثار ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية : جامعة منتوري قسنطينة ، اشراف عبد الكريم بوصفصاف ، 2010 - 2011 . ص 4

2 زايدى ، نور الدين .السجل الذهبي لشهداء ثورة التحرير الوطني لولاية تبسة.عين مليلة - الجزائر : دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2010 . ص 16 .

3 شلالى عبد الوهاب ، المرجع السابق ، ص 5.

جبال سوق أهراس من الجهة الشمالية ويجبال اللمامشة الممتدة الجبال الاوراس من جهة الغرب وارتفاع بعضها من جهة الجنوب إلى 1714م. فهي بمثابة تحمي المدينة من الزوابع الرملية، كما تكثر فيها السهول الزراعية حيث كانت جميع جهاتها مثمرة ، كانت تزرع فيها الحبوب والزيتون في الجبال والهضاب وعلى ضفاف الأودية ويلاحظ نتيجة لذلك كثرة معاصر الزيتون كما تزرع المنطقة بمناجم ذات طابع اقتصادي هام تتمثل في الحديد في منطقتي الونزة بوخضرة والفسفات بجبل العنق.¹

تقسم الجزائر من الناحية الجيولوجية إلى قسمين الأول شمالي والثاني جنوبي ، وذلك بسبب اختلاف التطورات والأحداث الجيولوجية التي مرت بكل إقليم، تفصل بينهما سلسلة الأطلس الصحراوي والتي تشكل حدا طبيعيا، بين أقدم واحداث التكوينات، تعود إلى الزمن الأول وما بعده، كما انه أكثر امتزاجا وتنوعا بسبب الحث المائي وشدة الحركات الالتوائية والبنائية التي تمت في الزمن الجيولوجي الثالث والرابع.²

تعود مناجم تبسة وجبل العنق إلى الزمن الجيولوجي الثالث ، واهم تكوينات هذا العصر تعود للنوملتيك، حيث تكوينات البايلوسين الجيرية السيليكية، المنتشرة في وادي تافنا في منطقة وهران ، وسيدي بلعباس ، ومعسكر ، وسوقر ، وسيدي عيسى ، وجبال الحضنة ، وفي بعض مناطق سطيف قسنطينة وتبسة وجبل العنق وهذه التكوينات تحتوي على أهم مناجم الفوسفات في الجزائر.³

1زايدي ، نور الدين ، المرجع نفسه ، ص13 .

2لعروق ،محمد الهادي.أطلس الجزائر والعالم. مليلة - الجزائر : دار الهدى ، ص14 .

2- الرحلات الاستكشافية للمنطقة الحدودية الشرقية.

بعد أن استولت السلطات الفرنسية على ما فوق الأرض عنوة واقتدار، استولت فعلا وبصفة تامة ومطلقة على كل ما تحت الأرض.¹

وقد عملت السلطات الفرنسية على أن يكون لمجالها الجيولوجي حيز معتبر وان يكون لها دور مهم في نشاطاتها وعملياتها ومن البديهي أن يتم الشروع في وضع مناهج تطبيقية وان يقوموا بعمليات استكشافية مستهدفة للجزائر ، فتميزت هذه العمليات بفضول علمي بغية معرفة هذا الكم الهائل من الثروات فكان لها طابع استكشافي فضولي.²

وقد لعبت الجمعيات الجغرافية دورا بارزا في هذا المجال . ففي كل البلدان الاستعمارية تأسست جمعيات جغرافية تقوم بتشجيع رحلات الاستكشاف لمختلف مناطق العالم والتعريف ببلدان ما وراء البحار ، وما تشمل عليه من ثروات وخصائص طبيعية ، جيو سياسية ، بشرية لتحسيس الرأي العام في بلدانها بأهمية التوسع وفوائده والذي تصبغ عليه صبغة أخلاقية وعملية في كونه خدمة للإنسانية ومصحتها.³

فالجمعية الجغرافيا التي أسسها فيدر سور عام 1821 بباريس ، من طرف 217 من اكبر علماء تلك الفترة : نيبيراس وكوفي ، درو وغيرهم . كان مقرها المشيد 1878 يعتبر احد معاقل الجغرافيا الفرنسية.

1المدني ،احمد توفيق . هذه هي الجزائر . مكتبة النهضة المصرية ، 2001 . ص 125 .

2 بطاهر ، يمينة ، تاريخ المناجم الجزائرية 1830 – 1962 ، التلفزيون الجزائري ، الجزائر ، 10/03/2016 ، 11:30

3قنان ،جمال. التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية. أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي ، الجزائر : المركز الوطني

للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثرة أول نوفمبر ، 2007 . ص 53 .

أحدثت الجمعية جوائز ومنحت ميزانية لتمويل رحلات الجغرافيين والمستكشفين وتوجت عدد منهم فرنسيين وغير فرنسيين ، لقد تمكنوا من بلوغ أقصى المناطق في إفريقيا وخاصة في شمال القارة التي فتحت بها طرق الجنوب عبر بلاد التوارق نحو تمبكتو والسودان الغربي فضلا عن مجال الصحراء الكبرى .

ليعود أولئك العلماء بأعمال علمية بالغة الأهمية عن المسالك والطرق وعن البلدان والأهالي وعلى وجه الخصوص عن غلال تلك المنطقة وثرواتها بما وضعوه من كتب وخرائط وصور كل ذلك من أجل الفوز بجوائز الجمعية القيمة . ولم تكن الفائدة المرجوة من نتائج تلك الرحلات موجهة لإشباع الفضول العلمي بقدر ما خدمت أغراض القادة السياسيين والعسكريين ، خدمهم في معرفة أحوال الناس وانسب الطرق وما تحمله هذه الأرض وما تختزنه¹

فمستكشفون من أمثال أورلي ، دوفيليو فورو ولاميورولف دونوا كتباً كانت علمياً ومعرفياً ذا قيمة بالغة أتاحت معرفة اجتماعية ، دينية ، ثقافية ، جغرافية ، جيولوجية .

لقد قدمت الجمعية الجغرافية جل المعلومات للمؤسسة الاستعمارية، بل أنها كانت هي دليلها إلى أفضل السبل والأساليب في إخضاع مختلف جهات البلاد إلى سلطتها بالترهيب والترغيب .

كما قامت سلطات الاحتلال بجلب بعثات ولجان علمية وعسكرية في بداية عمليات الاستكشاف ، وتضم هذه الأخيرة من الطلاب الذين كانوا يلقبون آنذاك بالعلماء ، وهم من خريجي المتحف الطبيعي بباريس وعلماء آخرون ، كما ضمت هذه اللجان العديد من

للحل ، العربي . ، تاريخ المناجم الجزائرية 1830 - 1962 . المرجع السابق .

الجغرافيون الذين شاركوا في عمليات الاستكشاف، والتي كان لها فضل كبير في تعزيز كيان الاستعمار وإعادة استصلاح المستعمرة فيما بعد.

عَرَفَ كل من روزي وبوسيلين ودي فونتا في مدونات موجزة بتشكيل الجزائر الجيولوجي أما بالنسبة للمارشال كلوزال الذي يمتلخ في تقاريره باطن الأرض الجزائرية الذي لا ينضب والمساعدة المعتبرة التي يمكنه تقديمها للصناعة الوطنية الفرنسية وقد انتهت حقبة الأوهام هذه سنة 1838 وبرعاية من محض فرنسا كانت اللجنة العلمية لاكتشاف الجزائر تضم عالم الجيولوجيا المهندس ايمنيال رو الذي رافق البعثات العسكرية ودار على الأقاليم الثلاثة وإصدار جزأين الخاصين بإقليمي قسنطينة وشرق الجزائر.¹

لقد قاموا بجرد كل الثروات الجزائرية الباطنية منها والطبيعية بما فيها المائية. ومن جهة أخرى فقد كان لهذه الخريطة الإستراتيجية فضلا في تطور فرنسا وفي ازدهار علاقاتها بالمتروبول ، الأمر الذي يعود تكرير المواد الأولية الجديدة التي يتم الحصول عليها واستكشافها في الجزائر²

نشر اورليفرنيل نتائج اكتشافاته في كتاب ثروات الجزائر المنجمية وأصبح المهندس الرئيس للجزائر بمساعدة شارل دي بوك وفيلي واشرف على مصلحة مناجم الجزائر الجديدة التي تم ترسيمها سنة 1852 .

وفي وصفه الجيولوجي للجزائر وضعها بخريطة ملونة تناول الكتل الساحلية القديمة واكتشف كتلة قسنطينة الطباشيرية.³

1لكحل ، العربي المرجع نفسه .

2 بالطاهر ، يمينة ، مرجع سابق .

3العربي ، لكحل ، مرجع سابق .

ازدادت أهمية الثروة المعدنية في الآونة الأخيرة بازدياد التطور الحضاري في العالم حتى أخذت استعمالاتها بالازدياد المضطر نتيجة للتطور الصناعي والحاجة الملحة لهذه المعادن¹ فقد كان للتطور الصناعي الذي شهدته فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر آثار مباشرة على استغلال الجزائر بالبحث عن المعادن فيها ونقلها في الستينيات من هذا القرن وبعد الغزو وبالتدرج أهملت الصناعة في الجزائر ، لتتخصص البلاد شان جميع بلدان العالم الثالث ، في تصدير المواد الأولية وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها ، إذ ما كادت الثورة حتى اختفت صناعتنا التقليدية وصارت تستورد كل شيء تقريبا ، واختفت مصانع الأسلحة والبارود ، و ورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة.²

وفي الخمسينيات بدأت تجري الأبحاث في الجزائر وخاصة في الجهة الشرقية بدأها نفوتين والمهندس المنجمي فرونال ، وقد شرع هذا الأخير في نشر أبحاثه ابتداء من 1850م حيث تم العثور على حوالي 45 منجما وشرع في استغلالها قبل نهاية الستينيات.³ بادر هذا الاستغلال منذ السنوات الأولى للاحتلال إلى التنقيب والتعرف على المناطق المنجمية التي كانت معروفة منذ قديم الزمان ، فالجيولوجيون والنقابيون انطلقوا مزدهمين نحو النحاس والرصاص وخاصة الحديد.⁴

1 الخفاف ، عبد علي .الوطن العربي أرضه - سكانه - موارده. الأردن : دار الفكر ، 1423 هـ - 2011 م . ص 364 .

2الزبيري ،العربي ، الزبيري ، مرجع سابق ، ص 19 .

3عباد، صالح.الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 - 1930.المطبعة الجهوية قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.س. ن .ص 99.

4دحماني ، سعد من هيبون -بونة إلى عنابة تاريخ تأسيس قطب حضاري. منشورات مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ، 1428 هـ - 2007 م . ص 216 .

ومنحت رخص اكتشاف وإنشاء شركات منجمية وبدا استغلال في مجموع منطقة الشرق الجزائري 1878 ، بدأ استغلال شركة مقطع الحديد لمنجم حديد تلمسان ، عين تيموشنت فقد تزايد الطلب عن الحديد مع انجاز الأفران العالية 1. وفي 1858 صدرت معادن الجزائر إلى فرنسا 4205 أطنان من الحديد، و 1413 طن نحاس، 5424 طن رصاص.²

1 الكحل، العربي ، المرجع السابق.

2 يلاح ، بشير ، كرونولوجيا الجزائر من 1830 – 2000. الجزائر : برج الكيفان ، الجزائر ، 2013 . ص 64 .

ثانيا: بداية استغلال مناجم الحديد في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية

تتركز أهم الثروات المعدنية ، في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية.¹

وقد نال الأوروبيين في الجزائر 127 منحة لاستخراج المعادن منها 15 في وهران و26 في عمالة الجزائر و87 بعمالة قسنطينة .²

ويعتبر الحديد أهم المنتجات المعدنية وأهم مناجم الحديد الجزائرية³ منجم ونزة بحوالي 839.000 طن ومنجم بني صاف 332.000 طن ومنجم جبل زكار 181000 طن تقع في الونزة قرب عنابه⁴

1- النشاط المنجمي الفرنسي في منجم الونزة

1-الموقع الجغرافي لمنجم ونزة :

تقع مرتفعات الونزة في الشمال الشرقي للجزائر، وتبعد عن مقر الولاية ب: 80 كلم و160 ب كم عن مدينة عنابة بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية.

توجد مناجم الحديد بجبل ونزة بارتفاع 1289 م الواقع بغابة أولاد يحيى بن طالب على بعد 29 كم شمال شرق العوينات .وتشكل مناجم الونزة شكل مستطيل تمتد من الغرب إلى الشرق على مساحة 64 كلم ومن الشمال إلى الجنوب على مساحة 40 كلم ،تحدها من الشمال الغربي سهول واد بسباس ومن الجنوب الشرقي وادي القصب ، ومن الشمال الشرقي

1 تراهي ، محمد فخر الدين ، مرجع سابق ، ص 29 .

2المدني ،احمد توفيق . تاريخ الجزائر . المطبعة العربية ، د. س. ن. ص 388 .

3العربي ،إسماعيل ، العربي . التنمية الاقتصادية في الدول العربية في الغرب. ط2 ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع د. س. ن. ص145.

4المدني ،احمد توفيق.جغرافية القطر الجزائري ، مرجع سابق، ص 38

انهيارات بني بربروي سهول شاسعة تتخللها سلاسل جبلية معزولة تغطيها أشجار الصنوبر الحلي والعرعر.

ويعتبر جبل الوزنة ، أوسع جبال المنطقة إذ يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بطول 12 كلم ، ويصل عرضه إلى حوالي 5 كلم¹.

ب- بداية استغلال المنجم

بدا استغلال الحديد في الجزائر عام 1865 باستغلال مناجم بني صاف وعين مكره. وقد وضعت مناجم أخرى قيد العمل، بينما اقلق البعض الآخر، وابتداء من عام 1921 توافق تزايد الطلب من جديد ، مع بدا استغلال منجم ونزة² ويعود تاريخ بداية التنقيب عن المعدن الحديد فيه إلى سنة 1878 حيث أصدرت السلطات الاستعمارية في 26 فيفري مرسوما يرخص لمستوطن من عنابه يدعى ريقوتتي البحث عن معدن الحديد في جبل الوزنة واستغلاله. وفي سنة 1921 شرع المستعمر الفرنسي في استغلال المنجم وانشأ لهذا الغرض شركة الوزنة نسبة إلى اسم المنطقة التي يقع بها وقد حولت السلطات الفرنسية استغلال اكبر نسبة ممكنة وتصديره في شكله الخام إلى الخارج³. ويقع تصدير هذا المنجم من ميناء عنابة ، وهناك سكة حديدية تربط بين المنجم والميناء طولها 142 كلم ، ويحتوي على نسبة في المائة من معدن الحديد ، وخام خالي من الفسفور وكانت تستغله شركة الوزنة منذ 1913 م ، وتشارك الحكومة العامة في رأس المال هذه الشركة المخصص للإنتاج في هذا المنجم 7,27 في المائة من الفائدة الخالصة⁴.

1شالي ، عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 10 - 11 .

2 بن اشنهو عبد الطيف ، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830 -1962 .ص162

3احميده ، عميروي.أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954).مرجع سابق ، ص 68 .

4رزي ، عبد الرحمن. تجارة الجزائر الخارجية - صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين.الجزائر : الشركة الوطنية للنشر ، د. س. ن. ص 53 .

وفي عام 1927 كانت شركة ونزة قد استخرجت كمية قدرت ب: 765.611 طن¹ وارتفع إنتاجه سنة 1928 إلى 200000 طن سنويا الوزنة لوحده، ونظرا لأهمية المنجم لجأت فرنسا إلى رأس المال الاجنبي ومنه شركة مساهمة مناجم الوزنة التي كانت بأيدي رأسماليين ألمان ، وقد كانت تصدر إنتاجها إلى ألمانيا مايقرب 97% 2، واندفعت الزبائن من الشركات والرأسمال العالمي تتهافت على شرائه ، إذ صار الميناء يكتظ برسو السفن فيه حوالي 27 باخرة يوميا 3. فقد كانت الوزنة عبارة عن منجم كبير في الجزائر حتى وصفت بأنها دولة في قلب دولة وهذا قبل اكتشاف الغاز والبتروال في الصحراء⁴.

ويوجد معدن الحديد بأشكال مختلفة، وأعماق متفاوتة ويستخرج بحسب عمقه واتجاه عروقه، ويستغل معدن الحديد في الجزائر باطنيا وسطحيا، ويستغل معدن الحديد في الجزائر، وإنتاجه منخفضا بسبب مشاكل صعوبة استخراجها أما المناجم ذات الاستغلال السطحي، مثل منجم الوزنة ، حيث يكون استخراج المعدن فيه سهلا . وكان إنتاجه موجه خصيصا إلى التصدير ومرتبط بالطلب الأوروبي وبالأسعار الدولية للحديد.⁵

ثانيا: اكتشاف منجم بوخضرة

1-الموقع الجغرافي لمنجم بوخضرة:

يحتل منجم بوخضرة المرتبة الثانية بعد منجم الوزنة. وتقع بلدية بوخضرة بالإقليم الشمالي لولاية تبسة تحدها كل من الوزنة من الشمال ومرسط جنوبا والمريخ شرقا والعوينات غربا

1 بن اثنهو ، عبد الطيف ، المرجع السابق ، ص 162

2 عباد ، صالح ، عباد مرجع سابق ، ص 99 .

3 جندلي ، محمد . عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث. ج 2 ، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، 1429هـ - 2008 . ص 68 - 69 .

4 الزبيري ، الطاهر . مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين. منشورات PNEP ، د . س . ن . ص 28 .

5 كشالي ، عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 37

تعتبر من أهم المناطق الاقتصادية على مستوى الوطن حيث تزخر باحتياطي هام جدا من معدن الحديد.

يقع منجم بوخضرة في جبل بوخضرة بارتفاع 1463 متر ، بغابة أولاد سيدي يحي بن طالب على بعد 1" كم من دائرة مرسط يحده من الجهة الغربية انهار بلاد الدهيسة وبالتالي فهو يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بطول 7 كم ، وعرض من 3 إلى 5 كم .¹ ويقع كل من منجمي الونزة بوخضرة على الحدود الجزائرية التونسية وهما من المناجم المكتشفة كما ينتميان لنوعية واحدة² (يحتوي على حجر الدم وهو أكسيد حديدي طبيعي يعد أهم معدن).

ب- استغلال المنجم

كان أول من حصل على التتقيب عن معدن الزنك والرصاص واستغلاله مستوطن فرنسي يدعى بيرو في سنة 1896. وفي سنة 1900 تنازل هذا الأخير عن حقوقه لمستوطن آخر يدعى (تدور) فقد طلب الحصول على امتياز الاستغلال ، ونال بموجب قرار 1901 حق امتياز استغلال مناجم الزنك والرصاص والمعادن المرتبطة بها في محيط 1220 هكتار . وفي 5 أوت 1903 عقد مع شركة مكتة³ الحديد ملكها بموجب الامتياز وتنازل لها عن جميع حقوقه في التتقيب عن تلك المعادن .وفي 1918 ، شرع في استغلال منجم بوخضرة سطحيا في قسمه الشمالي ن وهو قسم غني بالحديد وسهل الاستغلال .

¹شالي ، عبد الوهاب ، المرجع نفسه، ص 13 .

² Le croix di manche 23, Landu 24 juillet 1922 , N12070 :Paris, 25.

³تعرف هذه الشركة باسم شركة مكتة الحديد لمعادن الحديد الممغنط . كانت تملك امتياز استغلال العديد من المناجم في الجزائر ويعود لها الفضل في اكتشاف معدن الحديد بجبل بوخضرة .

يحتوي المنجم على 57% من معدن الحديد ويتكون المنجم من قسمين قسم جنوبي باطني، وقسم شمالي سطحي، وهو الأهم من حيث الإنتاج حيث يصل سمك عروق المعدن فيه إلى 150 متر وقسم جنوبي حديث النشأة يتراوح سمك عروق معدنه 70سم وقدرت احتياطاته بنحو 20 مليون طن .¹

ويعد ربط منجمي الونزة بوخضرة بميناء عنابه عن طريق السك الحديدية عنابة - قالمة². وفي بداية الحرب العالمية الثانية، عرف هذان المنجمان عهدا جديدا في الاستغلال المنجمي والتسويق الخارجي .³

أما بالنسبة لأسعار خامات الحديد تطورت بالشكل التالي :60 فرنك فرنسي للطن سنة 1926 ، ثم ارتفعت إلى 69 سنة 1929، 67 فرنك عام 1930 ، وانخفضت إلى 38 سنة 1933 ، ثم إلى 36 فرنك عام 1934 وإلى 42 فرنك عام 1936 ، وإلى 88 فرنك في سنة 1937 و120 فرنك عام 1939 .

وفي هذا المجال كتب كوثرى عام 1908 م في تقرير حول الميزانية الجزائرية الخاصة لعام 1909 فان الصناعة المنجمية هي وحدها المزدهرة وكانت تعد عام 1905 مثلا 19.000 رب عمل من أصل 32.000 مؤسسة وقد تطور دخلها الصافي بين 1900 و1907 من 110 - 593 إلى 466 - 4.183 وللأسف أن عدد كبير من هذه المؤسسات هو بين الأيدي الأجنبية.⁴

1 شلالى ، عبد الوهاب ، المرجع نفسه ، 37

²La venir de lest gazette algérienne , journal républicain indépendants, organe de intérêts du département Constantin 1901>

³بوشارب ،عبد السلام .تيسة معالم ومآثر. الروبية : الجزائر ،المؤسسة الوطنية لاتصال والنشر والإشهار ، 1996 . ص 134 .

⁴ بن اثنهو عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 79 .

وتعتبر صادرات الحديد أهم مادة في صادرات المعادن وهي التي تنشط الصادرات المعدنية، لكنها تتأثر بالأزمات التي تصيب الأسواق الصناعية التي تستقبلها. ويرجع انخفاض صادرات الحديد بين عامي 1919 - 1921 م إلى ضعف الإنتاج أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكذلك توقف الكثير من المصانع المحولة له في أوروبا أثناء الحرب . ثم الأزمة الاقتصادية والمالية التي كانت تعيشها أوروبا والتي اشتدت خاصة عام 1921 م حيث انخفضت الأسعار والصناعات الكبرى ، وتعطل العمال فيه ، وتضاعفت واردات أوروبا من الخارج لقلّة مدفوعاتها ، وهذه الأزمة تعكس آثار الحرب على الحياة الاقتصادية وعلى الخصوص في البلدان التي كانت طرفا فيها غير أن سرعان ما استعادت صادرات الحديد نشاطها ، وسجلت تقدما واضحا بعد سنة 1922 .

أما بالنسبة للأسواق التي كانت الجزائر تصدر إليها الحديد هي: إنجلترا التي تستقبل نسبة 44 في المائة من صادرات الحديد ، الأراضي المنخفضة وتستقبل حوالي 37 في المائة ، الولايات المتحدة بنسبة 10 في المائة ، أما ألمانيا فتستقبل نسبة 32 في المائة أما كندا فكانت تستقبل 32 في المائة ، إيطاليا بنسبة 2 في المائة ، وإيطاليا بنسبة 1 في المائة ، وهناك بلدان أخرى كانت تستورد حديد الجزائر لكن الصادرات إليها لم تكن منتظمة .¹

¹عبد الرحمن ، رازقي ، مرجع سابق ، ص 60 .

ثالثا: الكشف عن مناجم الفوسفات واستغلالها

في الأرض الجزائرية معادن ومناجم كثيرة واسعة الغنى ، كلها بلا قيد ولا استثناء ملك للأوروبيين لا ينتفع المسلمون منها لا بالكثير وبالقليل، اللهم إذا عملوا بصفة عملة مأجورين ، والفوسفات أو السماد هو أهم ما تخرجه الأرض الجزائرية من ثرواتها الدفينة ويأتي الفوسفات بعد الحديد من حيث الإنتاج ومشاركته في الصادرات ، ويوجد خاصة في منطقة تبسة بعمالة قسنطينة ،¹ ولقد ابتدئ باستخراج الفوسفات الجزائري سنة 1893 وكانت أولى المناجم التي اكتشفت في الشرق الجزائري هي مناجم الدكمة وتارجا الواقعة قرب سوق أهراس² وأخرج منه في نفس السنة خمسة آلاف طن ، ثم ارتفع إلى نحو 800.000 طن في السنة ، منها نحو 700.000 من منجم الكويف قرب تبسة ، وقد اكتشف أخيرا بجبل منجم جبل العنق به نحو مليار طن من الفوسفات .³

1- اكتشاف منجم الكويف

أ- الموقع الجغرافي:

تعتبر دائرة الكويف من أقدم واكبر بلديات الولاية وأكثرها غنى باحتوائها على ثروة طبيعية هامة منها الفوسفات مما أهلها لتكون قطب صناعي أيام الاستعمار الفرنسي .وتقع شمال شرق تبسة على 40 كلم .⁴

1رارقي ،عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص 60 .

²Annales .societe des naturalles de la charente –inferieure, 1882- 1914 ,p 42.

³المدني ،احمد توفيق ، المدني . جغرافية القطر الجزائري. مرجع سابق ،ص 38 .

⁴رارقي ،عبد الرحمن ، المرجع نفسه ، ص54.

ب- استغلال المنجم:

بعد أولى الاكتشافات في نهاية القرن التاسع عشر، عرف منجم الكويف ومزاتية بشرق البلاد بداية الاستغلال لمعدن الفوسفات بالجزائر .

وكان منجم الكويف أهم حقل من حقوله حيث بدأ استغلاله من طرف فرنسي يدعى ميشال سنة 1884 ن وكان يستخرج منه حوالي 1200 طن في اليوم .¹ وكانت تشرف عليه وتستغله شركة فوسفات قسنطينة واهم الشركات التي كانت تستغل الفوسفات في عمالة قسنطينة هي شركة برج غدير ، ومزاتية ، وشركة رأس الوادي وجبل كوانك وبلغ إنتاج هذه الشركات عام 1921 م 500000 طن . ونظرا لأهمية الفوسفات حيث يصنع منه السماد الضروري للزراعة ، فقد أعطيت 13 رخصة للبحث عن الفوسفات بعمالة قسنطينة عام 1921 م، ويمتاز فوسفات الجزائر بكونه انه لا يحتوي إلا على 1 أو 2 في المائة في المتوسط من الحديد ، وهذا ما يسهل تحويله إلى تراب بسهولة ، ومنه يصنع الفوسفات الرفيع² ومنذ 1894 بدأ تسويق الفوسفات من الكويف إلى عنابة ثم إلى الخارج ، وكان يشرف على جلب هذه المادة جيروم بريطانيا ومن ثم إلى الخارج فكان دخله وحده في العام 250000 ألف فرنك وذلك لمدة 18 سنة متتالية مما أدى إلى احتجاج المستوطنين الأوروبيين عليه لأنه استأثر به وحده ولا يبيعه إلا للانجليز وعلى رأس المشتريين جاكوبيسان ووصل إنتاجه سنة 1865 إلى 36 ألف طن وفي 1870 وصل إلى 200 ألف طن ، وفي سنة 1874 وصل إلى 423 ألف طن .³

1عباد،صالح ، مرجع سابق ، ص 100 .

2رازقي ، عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 60 .

3جندلي ، محمد ، مرجع سابق ، ص 69

وقد عرف إنتاج الفوسفات في وقت قصير نموا سريعا جدا¹ وذلك من 6000 طن سنة 1893 إلى 850000 سنة 1939 خاصة من مناجم جبل الكويف ، حيث نجد من مجموع إنتاج 850000 طن تحول سنويا حوالي 780000 طن إلى الخارج ، منها 200 ألف نحو فرنسا والباقي نحو كل من إيطاليا وانجلترا ، ألمانيا ، هولندا ، اسبانيا لتبلغ العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة سنة 1930 حوالي 65 مليون فرنك .²

وبعد استغلال مكثف للفوسفات طيلة 60 سنة بدا منجم الكويف في النضوب حيث استنزفت طبقاته الأربع العليا بينما استغلت الطبقة الخامسة الأكثر عمقا في عهد الاستقلال والى غاية تأميم المنجم في سنة 1966 م كانت الصادرات تمثل 90 بالمائة من الحجم الكلي للمعادن المنتجة .³

ثانيا :منجم جبل العنق

1-الموقع الجغرافي: يقع منجم جبل العنق في أقصى شرق البلاد في جنوب ولاية تبسة ، على بعد 90 كلم من مقر الولاية بالضبط بمدينة - بئر العاتر- ويبعد ب:25 كلم عن الحدود التونسية ويربط هذا المركب المنجمي بميناء عنابه عن طريق خط السكك الحديدية والتي تمتد على طول 340 كلم.

ب- بداية استغلال المنجم:

يعود اكتشاف منجم جبل العنق إلى سنة 1908 ، بعدها تم إنشاء مؤسسة قائمة بذاتها تحت اسم شركة جبل العنق S-D- O وذلك سنة 1934 حيث اهتم في بادئ الأمر

1 عدي ، الهواري .الاستعمار الفرنسي في الجزائر. تر جوزيف عبد الله ، بيروت - لبنان : دار الحدائة ، د .س. ن، ص160 .

2احميدة ،اعميراي. آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري. مرجع سابق ص 68 .

3 شلاي ، عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 33 .

بالبحوث الاستغلالية بالمؤسسة وقد بدأت الأشغال الاستغلالية بالمؤسسة سنة 1936 إلى غاية تاريخ تأميم المناجم سنة 1966¹. ويشتهر فوسفات منجم جبل العنق بأنه من النوع اللين الارتكاسي، ويغطي نسب (p 205)، ويحتوي على ميزات تسمح بجعله كمخصب وهذا ما يضيف نجاعة زراعية معترف بها عالميا².

وقد عرف الفوسفات الجزائري تطورا ملحوظا في سنوات ما لعد الحرب العالمية الاولى إلا انه بسبب المنافسة بين بلدان المغرب العربي فان صادرات الفوسفات سجلت انخفاضا ابتداء من سنة 1925 م . وحتى سنة 1935 فان الزراعة كانت تستقبل اكبر كمية من الفوسفات وقد مست الأزمة الاقتصادية العالمية صادرات الجزائر من الفوسفات فانخفض حجمها من 765344 طن عام 1930 إلى 501007 طن عام 1935 بينما سعر حجم الطن من الفوسفات انخفض من 78 فرنك عام 1929 إلى 65 فرنك عام 1935 ، وبقيت صادرات الفوسفات متأثرة بالأزمة الاقتصادية حتى الحرب العالمية الثانية .

واهم الأسواق التي يصدر إليها الفوسفات الجزائري : فرنسا وتستقبل 27 % من صادراته ألمانيا وتستقبل 14% ، الأراضي المنخفضة وتستقبل 11% ، بريطانيا أما اسبانيا فنسبتها 9 % ، وبولونيا 7 ، 8 %، بلجيكا بنسبة من 4 إلى 5 %، ويوغسلافيا بنسبة 4 % واراندا نسبتها 1 ، 2%³ والى جانب هذان المنجمان هناك مناجم أخرى للفوسفات نذكر منها: منجمي كيسة وذبية، وجبل الدير ويقع هذان المنجمان على بعد 7 كلم من شمال شرق تبسة ويستخرج منهما الفوسفات الكائن بجبل الدير. وكانت تملك هذان المنجمان الشركة الفرنسية

²بوشارب ، عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 134 .

³رزقي ، عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 61 .

لفوسفات قسنطينة تبسة التي تأسست في عام 1894 م ، وتم تأجيرها في 12 سبتمبر 1893 ن من قبل بلدية مرسط المختلطة للعقيد كور لمدة 25 سنة ابتداء من سنة 1899 ، الحق هذان المنجمان بمؤسسة امنيوم مناجم الجزائر وتونس.¹

رابعاً: اكتشاف مناجم الزنك والرصاص في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية

1- منجم خنقة الموحد ومنجم المسلولة

يقع منجم خنقة الموحد على بعد 7 كلم جنوب شرق بكارية و10 كلم جنوب الكويف و 17 كلم شرق تبسة ويتشكل منجم خنقة الموحد من كتلة حجر التوتيا² حيث جلب هذا الصنف من المناجم أنظار المستكشفين في عمالة قسنطينة.

اكتشف منجم خنقة الموحد في عام 1904م ، حصلت على رخصة التنقيب فيه عن معادن الزنك والرصاص مؤسسة مكتة الحديد بتاريخ 5 ماي 1909 م ، ولم يشرع في استغلاله إلا في سنة 1950. حيث تم التركيز على الاستغلال السطحي لطبقة واحدة من

خام المعدن تحتوي على عروق يتراوح سمكها بين 3 إلى 15 م .شرع في تصدير الزنك المستخرج منه إلى بلجيكا وألمانيا بعد مدة قصيرة من تصدير الحديد ، وازدادت أهميته منذ 1907 م ثم صار يصدر بكامله إلى ايطاليا التي كانت تنمية اقلي مميز و جيورنو.³

¹شلالي ، عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 7 .

²التوتيا هي عبارة عن أكسيد الزنك الطبيعي المحتوي على قليل من أكسيد النحاس .شلالي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 42 .

³ شلالي ، عبد الوهاب ، المرجع نفسه ص 43.

منجم المسلولة

يقع منجم المسلولة على بعد 5 كلم غرب بلدية لعوينات و 45 كلم غرب سوق أهراس يعد منجم المسلولة من المناجم الهامة لإنتاج معدن الرصاص في الجزائر ففي عام 1891 م تحصلت شركة فرنسية تدعى مؤسسة مناجم وسطة و مسلولة على امتياز في المنجم بموجب قرار صدر في 13 مارس من نفس السنة ضم مساحة 273 هكتار.

كان المعدن ينقل ، بعد استخراج وفزره ، إلى مغسلة لعوينات لتنظيفه . ثم يشحن إلى ميناء عنابة، عبر خط سكة حديد تبسة - سوق أهراس - عنابة ، ليصدر إلى فرنسا. وكان استخراج المعدن منه سطحيا، وداخل أنفاق. وفي 1909 شغل منجم المسلولة حوالي 497 عامل ، وفي سنة 1955 أنتج حوالي 3840 طن من كبريتيد الرصاص الطبيعي و 2626 طن من الرصاص . وكان يعمل به حوالي 117 عاملا.¹

كان المتوسط السنوي لصادرات الزنك خلال 1911 - 1913 م 78825 طن أما بعد الحرب العالمية الاولى ، فان هذا المتوسط بلغ خلال 1919 - 1928 40751 طن، كما تأثرت صادرات الزنك هي الأخرى بأسعار الأسواق الخارجية وحركة الأسعار فيها.²

وقد تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية، فانخفض حجمها من 29158 طن عام 1929 إلى 2250 طن عام 1934، أما سعر الطن من الزنك فانخفض من 30 ليفر عام 1925 إلى 13 ليفر عام 1932 م. وبقيت صادراته متدهورة حتى الحرب العالمية الثانية.

وتعتبر بلجيكا أهم مستوردي زنك الجزائر، حيث تحتاج إليه في سبك المعادن وصادراته تتراوح ما بين 40000 و 45000 طن ، ومنها 61% لبلجيكا ، 25% لفرنسا ، 7,8 %

¹ شلالى عب د الوهاب، المرجع السابق ، 43

² رازقي، عبد الرحمن ، مرجع سابق ، 61.

لألمانيا 6، 7 % لبولونيا . أما بالنسبة لمناجم الرصاص بلغ حجم المتوسط السنوي لصادرات الرصاص خلال 1911 - 1913 24388 طن أما خلال 1919 - 1928 انخفض هذا المتوسط إلى 18975 طن وهو مثل الزنك تختلف صادراته حسب حاجات الأسواق الخارجية والأسعار فيها ، كما تأثرت صادراته بالأزمة الاقتصادية العالمية فانخفض حجم صادراته من 22279 طن عام 1930 م إلى 213 طن عام 1934 ، أما سعر الطن فانخفض من 33 ليفر عام 1925 إلى 12 ليفر عام 1932 . وبقيت صادراته متدهورة حتى الحرب العلمية الثانية.¹

ومن أهم الأسواق التي كانت تستقبل صادرات الرصاص الجزائري: فرنسا بنسبة 72 % وبلجيكا 8، 9 %، تونس ونسبتها 9% اليونان 7-8 % أما نسبة ألمانيا فهي 1، 2 % وكانت النسب تختلف حسب عقود البيع.²

2-الوضعية العامة لليد العاملة المنجمية

أما فيما يتعلق بعمال المناجم فقد كانت اليد العاملة إحدى العوامل التي تشجع على استغلال المعادن وقد لعبت اليد العاملة الجزائرية دورا كبيرا في تنمية صناعة الاستخراج المعادن في الجزائر وتطويرها. فبعد صدور قانون السيناتوس كون سيلت المرسوم الذي أصدره نابليون الثالث سنة وكان الجزائريون يشتغلون في الونزة في الأعمال الصعبة 1863 م دفع بالفلاحين البؤساء إلى العمل في المنجم ، بعد أن أفلسوا وتحولوا إلى يد عاملة رخيصة ، فقد كان الأجر زهيدا حتى أن الأطفال صاروا يلتحقون بأبائهم لرفع مداخيل الأسرة وقد كان دخول المنجم يتم في سن الثانية عشرة وقد جاء قانون سنة والشاقة وقليل 1892 م

¹ رازقي ، عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص 62.

² عبد الرحمن ، رازقي ، المرجع نفسه ، ص 63 .

يمنع تشغيل ما بين سن السادسة عشر وبين التاسعة ليلا والخمسة مساء كما منع عمل النساء والفتيات تحت الأرض.¹

وكان قليلا منهم من يعمل رئيس ورشة²، وكانوا يستغلون استغلالا بشعا بحيث هم المستخرجون للمعادن من أعماق المناجم ويصعدون بها الباخرة في سلال مصنوعة من الحلفاء.³ في حين سيطر الأوروبيون على معظم المهن الإدارية وتولوا اغلب المسؤوليات وكانوا من جنسيات مختلفة (ايطاليون،أسبان، يونانيون،مالطيون...) كل حسب تخصصه.⁴

وقد زاد عدد العاملين في صناعة استخراج المعادن بعد الحرب العالمية الاولى وبلغ عددهم 15525 سنة 1925 . أما عام 1930 فبلغ عدد العمال اليوميين في مناجم الحديد بعمالة قسنطينة 850 عامل ، منهم 35 شابا ، وفي المناجم الغير حديدية وفي نفس العمالة كان عدد العمال اليوميين 910 عامل منهم 210 عامل تتراوح أعمارهم بين 13 و 18 سنة أما عدد العمال الأوروبيين فبلغ 91 عامل ، وغالبا ما يتولون مراقبة العمال الجزائريين بينما بلغ عدد العمال اليوميين في عمالة وهران 1301 عامل منهم 832 عامل يعملون تحت الأرض، وكل العمال كانوا جزائريين وبينما كانت أجرة الأوروبيين المشتغلين كعمال مناجم أو مركبين للأخشاب في المناجم تقدر ب 30 فرنك في اليوم عام 1933 ، فان أجرة زملائهم الجزائريين تتراوح بين 12 و 14 فرنك في اليوم أما أجرة العمال اليدويين من الجزائريين فكانت بين 6 و 8 فرنك في اليوم .وفي عام 1919 م بلغ المتوسط السنوي لمجموع عمال قطاع المعادن 15641 عامل منهم 7822 عامل في مناجم الحديد، التي بلغ عددها 30

1 الكحل ،لعربي لكحل ، مرجع سابق .

2 نفسه ، ص 27 - 28 .

3 جندلي ،محمد ، جندلي ، المرجع السابق ، ص 69 .

4 الزبيرى ، الطاهر ، مرجع سابق ، 28 .

منجم و1872 عامل منجمي مزايطة الكويف لاستخراج الفوسفات، والباقي يتوزع على استخراج معادن.¹

ويظهر مما سبق بان مشاركة اليد العاملة الجزائرية في إنتاج المعادن كانت ضرورية خاصة وإنما تقوم بالأعمال الشاقة والخطيرة ، ثم إن هذه اليد العاملة كانت تمثل في اغلبها العناصر الشابة التي تقدر على الأعمال الثقيلة ، وكذلك عناصر من الشباب الذين لم يبلغوا سن الرشد والذين يمتازون بالنشاط والحيوية ، ولايطاليون برفع الأجور كما ليس لهم نقابي.² وقد كان عدد العمال في تراجع مستمر بين سنتي 1952 - 1960 بالرغم من أن المناجم متعددة لكنها لم تكن توفر سوى عددا قليلا من مناصب الشغل ، حوالي خمسة عشرة ألف سنة 1952 ، أكثر من نصفها في مناجم الحديد . وتناقصهم من سنة إلى أخرى سجل تراجع حاد ب 5604 منصب عمل، أي بنسبة 37 % (انظر الملحق رقم).من جهة أخرى يتعين التشديد على ظروف العمل والأجور عبر كافة مناطق الإنتاج.³

وكان العاملون بالصناعة في الجزائر ينقسمون إلى فريقين :

1- مراقبوا العمل والعمال المختصون (تقنيون - كهربائيين - مركبو الآلات) .

ب- العمال اليدويين ونصف الختصيين الذين يتعلمون مهتهم في بعض الأسابيع ، وهذا الفريق يمثل أكثر من 90 في المائة من مجموع عمال الصناعة ، والأجر فيه لا يتعدى الحد الأدنى الذي يحصل عليه العامل على حاجاته الأولية . ولم تكن تجمع بين الفريقين علاقة زمالة أو مصلحة فأصحاب الفريق الأول اغلبهم من الفرنسيين، يكونون الإطار العام

1 عبد الرحمن ، رزقي ، مرجع سابق ، ص 51

2 عبد الرحمن رزقي ، المرجع نفسه ، ص 52.

3 الجبالي ، صاري ، محفوظ دقاش ، مرجع سابق ، ص 212 .

ويعملون كمراقبين وليست لهم علاقة بالعمال خارج العمل أو في المناجم والمعامل ، يليهم بعض المختصين الأجانب أو الذين اخذوا المواطنة الفرنسية وكل هؤلاء يغضون عن أي حركة أو احتجاج للعمال، وكل ذلك لعدة أسباب منها:العنصر، الطبقة ، المصلحة الأثنية.¹

لقد تأسست شركات الامتياز، التي كانت تنشط خلال فترة ازدهار الاستعمار في قطاع التعدين بالجزائر ، تحت اشراف أصحاب البنوك ، وشركات التعدين الفرنسية وشكلت نموذجا حيا للمؤسسات الامبريالية الاستعمارية التي وانشأت برأسمال بسيط للاستغلال المناجم وحققت أرباحا طائلة واستفادت منها سلطات الاحتلال بشكل كبير .

فنظام الامتيازات كان بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الاستعماري ، وصار الاستغلال المنجمي الحديث، مقارنة مع الاستغلال الزراعي ميدان المستقبل للاستعمار الفرنسي في الجزائر.² وكانت تعتبر بلادنا مجرد امتداد جغرافي تعتمد في تطوير نشاطها وتنمية حجمها واسترداد أرباح ضخمة يتم تحويلها إلى الوطن الأم.³ وفي مطلع الثلاثينيات كان لازمة الاقتصادية فيها وقع ثقيل على الجزائر، إذ مست أهم القطاعات الاقتصادية، مثل عمال الصناعة الاستخراجية ، مما أدى إلى توقف استخراج المواد المعدنية من مناجم الونزة والكويف وعين بربر بولاية عنابة ، فإنتاج الفوسفات الذي كان يصل إلى 864 ألف طن سنويا انخفض إلى 5،139 ألف سنة 1931 وتراوح انخفاضه بنسبة من 30% إلى 40%. أما حديد الونزة فبعد ما كان إنتاجه يناهز مليونان وعشرة آلاف طن انقلب إلى مليون وخمسين ألف طن.⁴ ومن الواضح أن الجزائريين قد تأثروا هم أيضا بهذه الأزمة ، حيث

1 رازقي ،عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 51 .

2 الهواري ، عدي ، مرجع سابق ، ص 172

3 شيوب ، عثمان .مجلة الأصالة ، العدد 14 و 15 ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، قسنطينة : الجزائر ، 1393 هـ - 1973 م . ص 60 .

4 جنزلي ،محمد ، مرجع سابق ، ص 164 .

قلت مناصب العمل وتحول المستوطنين الصغار إلى جانب الجزائريين إلى عمال في المزارع أو في المناجم التي اخدت تزداد أهميتها في هذه الفترة التاريخية ، بالنسبة للصناعة الفرنسية أو في أشغال شق الطرقات وبناء السكك الحديدية، التي تزداد أهميتها هي الأخرى في عهد الجمهورية الثالثة أو في بناء الموانئ.¹

وعرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت الشروط الضرورية لذلك، خاصة فيما يتعلق بوسائل النقل. جاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية ، دورة جوان 1903 أن الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية منذ 1898 إلى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة خلال السنوات الأخيرة وقد ترجم هذا التطور بارتفاع عدد الامتيازات الممنوحة والتي ارتفعت من 51 في أول جانفي 1898 إلى 69 في أول جانفي 1903، وبالتزايد المعتبر لعدد الطلبات للبحث على التوالي بالنسبة لعمالة قسنطينة وحدها ، حيث صرح المندوب مورنو يوم 1906 على التوسع الغير عادي الذي أخذه استغلال المناجم في العمالة وعلل تلك الظاهرة بالأرباح المحققة في استغلال المناجم التي كانت عالية في العمالة، وبناء على ذلك طالب برفع الرسوم المتعلقة بالاستغلال المنجمي إلى أكثر من 5% وحسب التقرير الذي التقرير الذي قدم للمندوبيات المالية باسم الحكومة العامة في جوان 1912 بلغ عدد المناجم الممنوحة في هذه السنة 96 منها 57 في طريق الاستغلال موزعة كما يلي: 14 حديد ، 1 نحاس، 1 زئبق ، 38 زنك ورسااص، وقدرت الكمية المستخرجة بحوالي 336 ألف طن ،وهي تمثل حوالي 13 مليون فرنك ووقفز الإنتاج إلى حوالي مليون ونصف مليون سنة 1927.²

1 عباد ،صالح ، مرجع سابق ، ص 138 .

2 صالح ، عباد ، المرجع نفسه ، ص 99.

لقد بقي الاستعمار الفرنسي حتى الحرب العالمية الثانية مركزا على إقامة بعض الصناعات التي تستطيع إمداد الصناعة الفرنسية بالمواد الأولية. وهكذا فإن المعادن المستخرجة من الجزائر تصدر على شكل مواد خام (أولية) وهاهي بعض الإحصائيات الرسمية لتصدير المعادن لسنة 1953:

الحديد: الإنتاج 332,000 طن يصدر منها 3,31,000 طن.

الرصاص: الإنتاج 11,800 طن يصدر منها 9,100 طن.

الفوسفات: الإنتاج 600,702 طن يصدر منها 562,000 طن.¹

وتضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة، والتي أصبحت سنة 1954م، حوالي ستمائة ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد ، وأربعمائة ألف طن من الفحم.²

وهكذا فقد تطور لاقتصاد الاستعماري تطورا سريعا ولكن على حساب الملكية الوطنية الجزائرية، فكانت خطة الاستعمار تقضي بتهديم أملاك هؤلاء لبناء ثروات اولئك وفقا للنظم الاستعمارية.³ كما أن الدولة الاستعمارية لم تكن تقوم فقط ببناء عالم جديد، لقد كانت تهدم ما يحلو لها أن تهدم وتحافظ على ما يتماشى و مخططاتها.⁴

1 العسلي ، بسام ، مرجع سابق ، ص55 .

2 الزبيري ، العربي ، مرجع سابق ، ص 20 .

3 العسلي ، بسام ، المرجع نفسه ، ص 53 .

4 حربي ، محمد. الثورة الجزائرية سنوات المخاض. تر نجيب عباد صالح المثلوجي ، نق مصطفى طلاس ، مصر :موقف للنشر ، 1994 . ص 85 .

كما اعتبرت الجزائر بالنسبة للرأسماليين الفرنسيين مصدرا للمنتجات الأجنبية الغربية حيث صدرت إلى فرنسا وأوروبا ما يقارب 3200, 00 طن من الحديد الخام من أصل 3300,00 طن وما يقارب 560,000 طن من الفوسفات من أصل 600,000 وهو ما يدل على أن الجزائر لا تملك زراعة تحويلية أساسية ، بل تعتمد على الصناعة الاستخراجية وبهذه الصناعة لا تنتج شيئا يزعج الاحتكارات في الوطن الأم الذين يعملون في شكل تروستات.¹ خاصة في مجال صناعة الفولاذ والمنسوجات القطنية².

كما أن الرأسماليين الفرنسيين لا يريدون تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر ما يسعون إلى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد الجزائرية، وكان ازدهار هذه المشاريع يركز على المناجم والسوق الجزائرية لفائدة البنوك والرأسماليين الفرنسيين³ بحيث أن فرنسا تحصل على كل حاجياتها من الجزائر ويحقق أصحاب رأس المال اكبر قدر ممكن من الأرباح إذا علمنا أن مجموع الرساميل العامة والخاصة المستثمرة، قد بلغت حسب الإحصاءات والأرقام الرسمية 4000مليار فرنك ومن أشهر التروستات جماعة بنك الاتحاد الباريسي . صاحب السلطة المطلقة على الشركات التعدينية الكبرى خاصة مناجم الحديد بالونزة ، والشركة الفرنسية لمناجم الفحم التي تسيطر على إنتاج الفوسفات بجهة الشرق حيث يجمع في قسنطينة وحققت مع مطلع 1953 ما يقارب 177 مليون فرنك من الأرباح.⁴

1 وهي كلمة انجليزية مشتقة من الفعل . TO TRUST وتعني اندماج مجموعة من الشركات متعددة الجنسية تمارس نشاطا مشترك في تكتل اقتصادي ، بهدف السيطرة على السوق في مادة معينة ، ولتجنب الآثار السلبية للمنافسة مع الاحتفاظ كل منها بالصيغة المعنوية .

2 عسول ،صالح.اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956 - 1962 م. رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، اشراف يوسف مناصرية ، قسم التاريخ وعلم الآثار ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الحج لخضر باتنة ، 2008 - 2009 . ص 24 - 25 .

3 حربي ، محمد ، مرجع سابق ، ص 85 .

4 المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

3- مشاريع السكك الحديدية لنقل المعادن الجزائرية إلى فرنسا.

بعد أن احكم الاستعمار الفرنسي السيطرة العسكرية على الشمال الجزائري وبعض واحات ومدن الصحراء ، انتقل مباشرة للتنفيذ على ارض الواقع الإستراتيجية الاقتصادية لاستغلال وتحويل خيرات الجزائر نحو المترو بول الفرنسي أو الأسواق الدولية.

وتتمثل هذه الإستراتيجية في ربط مناطق الغنى الاقتصادية المناجم وغيرها بأهم الموانئ الرئيسية مثل عنابة، سكيكدة، بجاية.¹ حيث قامت إدارة الاحتلال الفرنسي بعملية مسح للأراضي، وتصميم الخرائط الطبوغرافية ورسم تضاريس الجزائر، وهو عمل يسبق أي نشاط يتعلق بالاستغلال والاستيطان، بحيث اتخذت فرنسا الاستعمارية من رسم الخرائط التوبوغرافية للجزائر منطلقا للاغتصاب والاستيطان وشرطا لهما، حيث قسمت الجزائر باعتبارها مستوطنة إلى أقاليم وأقسام متصلة ببعضها البعض وربطها بشبكة من الطرق بنيت المراكز الاستيطانية على طولها.² وأكدت عن بداية انجاز هذا المشروع وبدون تحديد الكيفية ، وكان وجه الاستعجال في ضرورة نقل المعادن نحو الموانئ قصد التصدير حيث المسالك والمصاهر التي من شأنها تحويل المادة الأولية إلى معادن فتم البدء بمشاريع شق السكك الحديدية في مختلف الاتجاهات الجزائر، وهران،بشار،القنادسة والهضاب العليا الشرقية على خط سطيف قسنطينة.³

انطلقت مشاريع السكة الحديدية منذ 1844 م بمد شبكة ذات طابع محلي، جاء المشروع الكامل بعد حوالي عشرة سنوات ، قدمته شركة ماك كارتي ، سوبولي وشركاه والمعروف أيضا تحت اسم مشروع فارنيه ، والمتمثل في الخط المركزي الكبير، الذي يربط مدينة

1 أحميدة، عمراوي. آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 - 1954) . مرجع سابق ، ص 68 .

2 بين داهة ، عدة ، الاستيطان ، ج 1 ، ص 160 .

3 لكل ، العربي ، مرجع سابق .

وهران. بمدينة قسنطينة عبر مدينة الجزائر برنامج الخطوط الكبرى لهذا المشروع فقد استأنف بعد ثلاث سنوات، ضمن مرسوم افريل 1857 م الذي يقرر إنشاء ألف وأربعمائة كيلومتر من الخطوط الحديدية ، يتضمن خط مركزي من الشرق إلى الغرب على امتداد الشريط الساحلي، والذي هي بمثابة العمود الفقري للخطوط الفرعية ، التي تمتد نحو الهضاب والداخل لتربط المناطق المنجمية بالموانئ. ولقد روجت الدوائر الاستعمارية إلى دخول القطار إلى الجهات الداخلية والنائية من شأنه أن ينهض بها اقتصاديا واجتماعيا لهذا وسعت في الشبكة إلى التخوم الصحراوية ، وعمت الخطوط الحديدية على معظم تراب المناطق الشمالية للجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي.¹

ولعل أول خط كان سنة 1864 ربط ميناء مدينة عنابة بمنجم عين مكره لنقل خام الحديد. وبعد 1871 م اخدت الشركات الفرنسية بربط مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية ومن أهم الخطوط التي حقيقة أهداف هذه الإستراتيجية الاستعمارية : خط عنابة - تبسة الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس من مدينة سوق أهراس ويربط مناجم الونزة و بوخضرة و الكويف لاستخراج خام الحديد والتوجه بهما إلى ميناء عنابة للتصدير.² فالطرق والسكك الحديدية كانت تشيد حسب حاجات الاستعمار وسمحت ببناء العديد من القرى. واستفادت التجارة الخارجية من أشغال توسيع العديد من الموانئ وتهيئتها.³

1 مياسي ، إبراهيم. الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1873 - 1934. الجزائر : دار هومة ، 2005. ص 439 - 440 .

2 أميدة عميراي ، أميدة ، المرجع نفسه ، ص 69 .

3 قداش ، محفوظ ، جيلالي صاري ، مرجع سابق ، ص 160 .

خاتمة

لقد كان للثورة الصناعية في أوروبا عامة وفرنسا خاصة اثر كبير ونتائج متعددة بالرغم من تأخرها في فرنسا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وذلك لعدة أسباب ذكرناها سابقا كبير جعلتها تتجه إلى الاستعمار خارج القارة كوسيلة أساسية في تدعيم اقتصادها وفي مقدمتها مناجم الجزائر كل ذلك لان صناعة الخامات المعدنية وخاصة الحديد منها أصبحت قوام الحضارة الحالية، وان من وصل إلى مرحل استخلاصها وتحويلها فقد بلغ مرحلة كبيرة من التطور الاقتصادي، وقد ظلت صناعة المعادن مقتصرة على الدول الاستعمارية، أما مستعمراتها فكان دورها توفير الغذاء والمواد الخام للمصانع هذه الأخيرة التي كانت احد عوامل التقدم في فرنسا، فبعد أن كنت تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة، أصبحت من الدول المنتجة والمصدرة لمختلف المواد الأولية من فوسفات وحديد وزنك ورسااص إلى مختلف الدول الأوروبية، وتحتل المراتب الاولى عالميا في نسبها، كما عملت الإدارة الفرنسية على جعل مستعمرة الجزائر مصدرا من مصادر الثروة المعدنية لأوروبا.

وبعد أن استولت الإدارة الفرنسية على أجود الأراضي الزراعية عمدت إلى تضييق وتوجيه المنتجات الزراعية الجزائرية المعاشية، فبعد أن كان القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية تراجعت مردود يته من 2.5 مليون هكتار إلى 1.8 مليون هكتار عام 1890 وفي مقابل هذا ارتفعت نسبة المنتجات الصناعية كالقطن والتبغ وغيرها وهذا حسب متطلبات السوق الفرنسية.

إن طبيعة التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية لم تختلف عن غيرها من مناطق التراب الوطني، خاصة أنها كانت عبارة عن قاعدة اقتصادية محضة ولدى فان السياسة الاقتصادية المتبعة عبارة استغلال لجميع الطاقات الطبيعية والاقتصادية والبشرية للمنطقة، فكانت طيلة مراحلها التاريخية عبارة محطة هامة للقوافل التجارية، وموردا

خاتمة

اقتصاديا هاما لبعض المنتوجات الصناعية ومركزا استراتيجيا لتحقيق استثمار صناعي إلى خارج الجزائر، فهذه العوامل جعلت أنظار سلطات الاحتلال الفرنسي تتجه نحو المنطقة قصد استكمال مشروعها الاستيطاني، كما تعتبر المنطقة أول منطقة وضع الاستعمار الفرنسي يده عليها أثناء احتلاله للجزائر وهي أول منطقة مسحت مسحا جيولوجيا.

ويتضح من خلال دراستنا لهذا الموضوع الدور الكبير الذي لعبته الجمعيات العلمية الفرنسية بما في ذلك جمعية الجغرافية الفرنسية هذه الأخيرة التي اهتمت بالكشف الجيولوجي للجزائر عامة والمنطقة الشرقية خاصة وبأهمية الكشف والتنقيب عن الثروات المنجمية في المنطقة. كما يتضح أن فرنسا منذ الاحتلال عملت على توجيه اقتصاد الجزائر لخدمة اقتصادها الوطني وازدهاره .

وقد كان لشركات الاستغلال الأجنبية دورا كبيرا في ذلك كما كانت هذه الشركات لا تعمل على تطور البلاد ولا تسعى إلى فائدتها بل إلى تحقيق غاياتها وتلبية حاجيات مصانعها والفائض منها يصدر إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى حيث كانت تحقق أرباحا طائلة .

ولم تكن سوى مكانا لنهب الموارد الاقتصادية وتحويلها إلى البلد الأم ومن هذا المنطلق فقد كانت كل الانجازات التي تم تحقيقها في الجزائر عامة وفي منطقة الحدود الشرقية خاصة تهدف إلى تحقيق هذا الغرض، فقد ارتكزت السياسة الاقتصادية للاستعمار الفرنسي على إقامة صناعة استخراجية محضة هدفها الأساسي تحقيق الربح والفائدة بأكبر قدر ممكن للاقتصاد الكولونيالي ، فمذ اغتصاب فرنسا لأرض الجزائر ضمت المناجم إلى أملاك الدولة وفي أواخر القرن 19م مثل قطاع الصناعات الاستخراجية ميدانا مفصلا لتوسع الرأسمال

خاتمة

~~الفرنسي فيها فملى سبيل المثال نجد أن صادرات الفوسفات لوحدتها كانت تدر على خزينة فرنسا 65 مليون فرنك سنويا حيث وصلت صادرات الفوسفات لوحدها.~~

كما يظهر من خلال دراستنا لهذا الموضوع بان عدم تصنيع المعادن محليا، وتصديرها في شكلها الخام إلى الخارج يعود إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر والأسواق الصناعية التي تقضي بان تكون صادرات المعادن إليها في شكل خام دون العمل على ببناء قاعدة صناعية استخراجية تحويلية في الجزائر.

- كما نسجل اهتمام الإدارة الفرنسية نستنتج من الاهتمام الفرنسي بالثروة المعدنية والإسراف في استهلاكها استغلالها في المشاريع الصناعية في فرنسا ضمانا لاستمرار الوجود الفرنسي في الجزائر ولتحقيق نهضة اقتصادية للكولون باوروبا. إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر موجهة لخدمة الاقتصاد والمستهلك الفرنسي.
- ومثل ما استغلت الثروات المعدنية استغلت اليد العاملة الجزائرية التي أسندت إليها جميع الأعمال الشاقة كأعمال الاستخراج والنقل والتفريغ وبأقل تكلفة وكانوا يسكنون بيوت الصفيح ويعنون من انخفاض الأجر، في حين كانت اليد العاملة الأجنبية تسكن الفيلات الفخمة وتتمتع بالراحة والرفاهية وارتفاع الأجر.
- إن مد شبكة من الطرق المواصلات وتطويرها كان خدمة لنشر الاستيطان وتوسيعها لا خدمة لمصالح البلد المحتل.
- إن التحولات الكبرى التي الاقتصادية الكبرى التي شهدتها المنطقة أرضا قد انعكست على الجزائر شعبا. هذه التحولات قد أدت إلى تخريب المجتمع الجزائري القديم بعد أن فتحت المجال أمام المستوطنين كي يستحوذوا على اغلب مساحات الأراضي الجزائرية. هذا عن المنطقة الشرقية فماذا عن المنطقة الغربية ؟

فائمة

ملحق

ملحق رقم 01: مراكز الاستيطانية الفرنسية في الجزائر في الفترة ما بين 1836-1840

رقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
01	حوش الشاوش وبوعقب	1836/09/27	يمنع بيع أراضيه أو كراؤها
02	مركز شرشال الاستيطاني	1840/09/20	ثبتت به 100 عائلة أوروبية استفادت من الأراضي التي تولى عنها أصحابها
03	مركز البليدة الاستيطاني	1840/10/06	إسكان 300 عائلة أوروبية في المساكن التي هجرها أهلها بعد التحاقهم بالمقاومة، ومنها أملاك البايك والأحباس
04	مركز القليعة الاستيطاني	1840/10/01	إسكان 300 كولون عسكري ومنح كل منهم 10 هكتارات من الأراضي الزراعية بعد مصادرتها من أصحابها

المصدر: ابن داهاة عدة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1، ص418.

ملحق

ملحق رقم 02: صادرات المعادن بين الحربين العالميتين

وحدة الوزن : طن ، وحدة القيمة ألف فرنك

الفسفاط		الحديد		سنوات
قيمة	حجم	قيمة	حجم	
22760	334703	23799	782885	1919
13320	242185	50150	1144381	20
25297	372020	26713	684965	21
31524	525956	51802	1295042	22
34185	551680	64075	1490122	23
50447	800441	89331	1786619	24
51687	760097	99374	1656244	25
46497	619963	68215	1136928	26
66608	876306	147699	2382242	27

ملاحق

59046	766834	128676	2010547	28
63054	808388	147753	2141334	29
58166	765344	109225	1630213	30
33968	459077	55278	920453	31
36814	566385	22047	489917	32
39319	595634	34783	915323	33
42322	651155	51074	1418727	34
32825	501007	55074	1461361	35
39439	563406	91288	2173509	36
45786	572308	224963	2556410	37
44188	485579	316780	2754614	38
44993	501570	322900	2691900	39
42613	287910	199118	1422600	40
الرصااص		الزنك		سنوات
قيمة	حجم	قيمة	حجم	
3244	8318	1087	4261	1919
4866	12840	7679	307159	20
3998	11422	3823	17539	21
5506	14118	9654	39405	22
16176	20219	23886	477718	23
22321	19930	31744	51200	24
30620	22682	45112	58587	25
37710	23569	64242	64748	26
39673	33061	48203	64270	27
30818	23946	26361	32069	28
25580	20158	19766	29158	29
27804	22279	8258	16716	30
11132	10871	2854	7587	31

المصدر: عبد الرحمن رازقي ، صادرات الجزائر بين الحربين العالميتين ، ص 65 - 66

ملحق

ملحق رقم 03: تطور الإنتاج المنجمي (1000 طن)

1960	1959	1958	1957	1956	1955	1954	1953	1952	1951	المعادن الخام
119	122	153	236	297	301	303	295	269	247	الفحم الحجري
3438	1927	2335	2790	2628	3598	2927	3388	3092	2823	معدن الحديد
14,8	15,2	14,7	15,1	15,1	14,8	14,8	11,6	7,1	4,6	معدن الرصاص
65,2	62,8	54,8	48,9	54,2	56,8	50,3	34,4	25,4	22	معدن الزنك
2,3	4	3,1	4	6,1	3,4	8,2	6,3	3,7	4,3	الإثمد (الأنثيمون)
38,5	29,1	24,7	18,8	6,1	21,7	33,5	29,8	25,2	31,4	بيريت الحديد
547	560	613	610	751	773	751	618	702	776	الفوسفات
435	230	1563	1730	162	268	827	545	194	276	النحاس (طن)

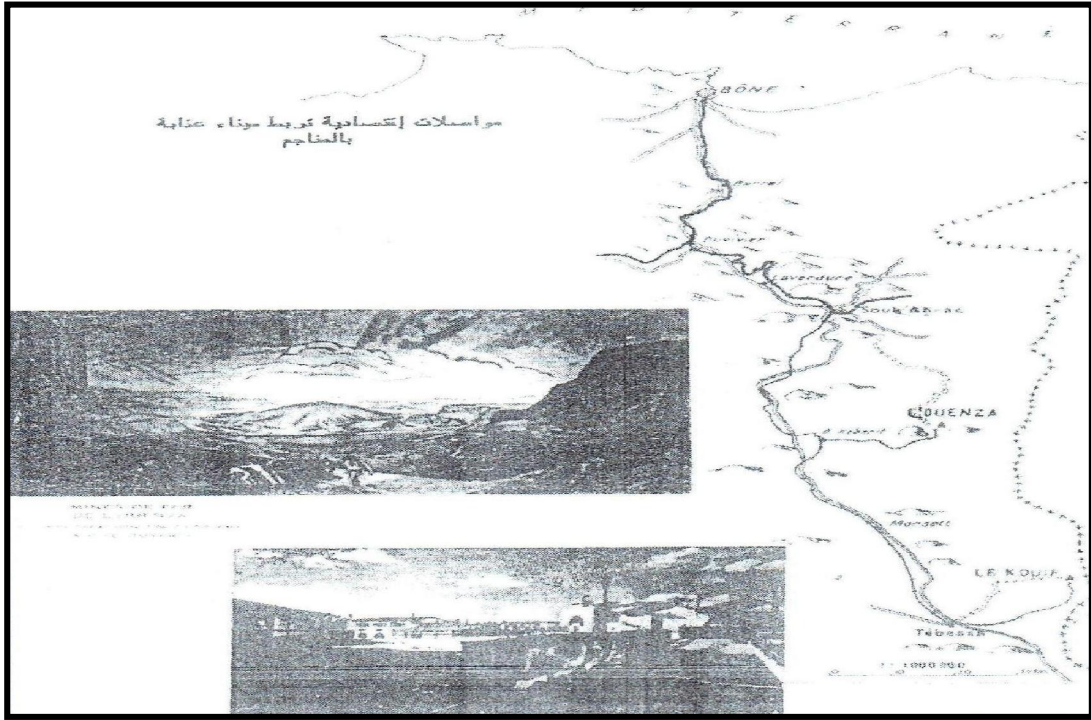
المصدر: محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر، صمود ومقاومات، ص 211.

ملحق رقم 04: تطور أعداد العمال في قطاع المناجم

1960	1959	1958	1957	1956	1955	1954	1953	1952	المعادن الخام
2162	2737	2934	2836	2881	2684	3026	2881	3022	الفحم الحجري
4790	4689	5312	5527	5936	6241	6174	6874	6430	معدن الحديد
1249	1307	1426	1532	1751	1569	1363	1923	2238	رصاص الزنك
					434	769	827	994	المعادن الخام الأخرى
1538	1555	1614	1841	1876	2234	2344	2278	2659	الفوسفات
9.739	11.288	11.286	11.736	12.445	13.162	13.676	14.783	15.343	المجموع

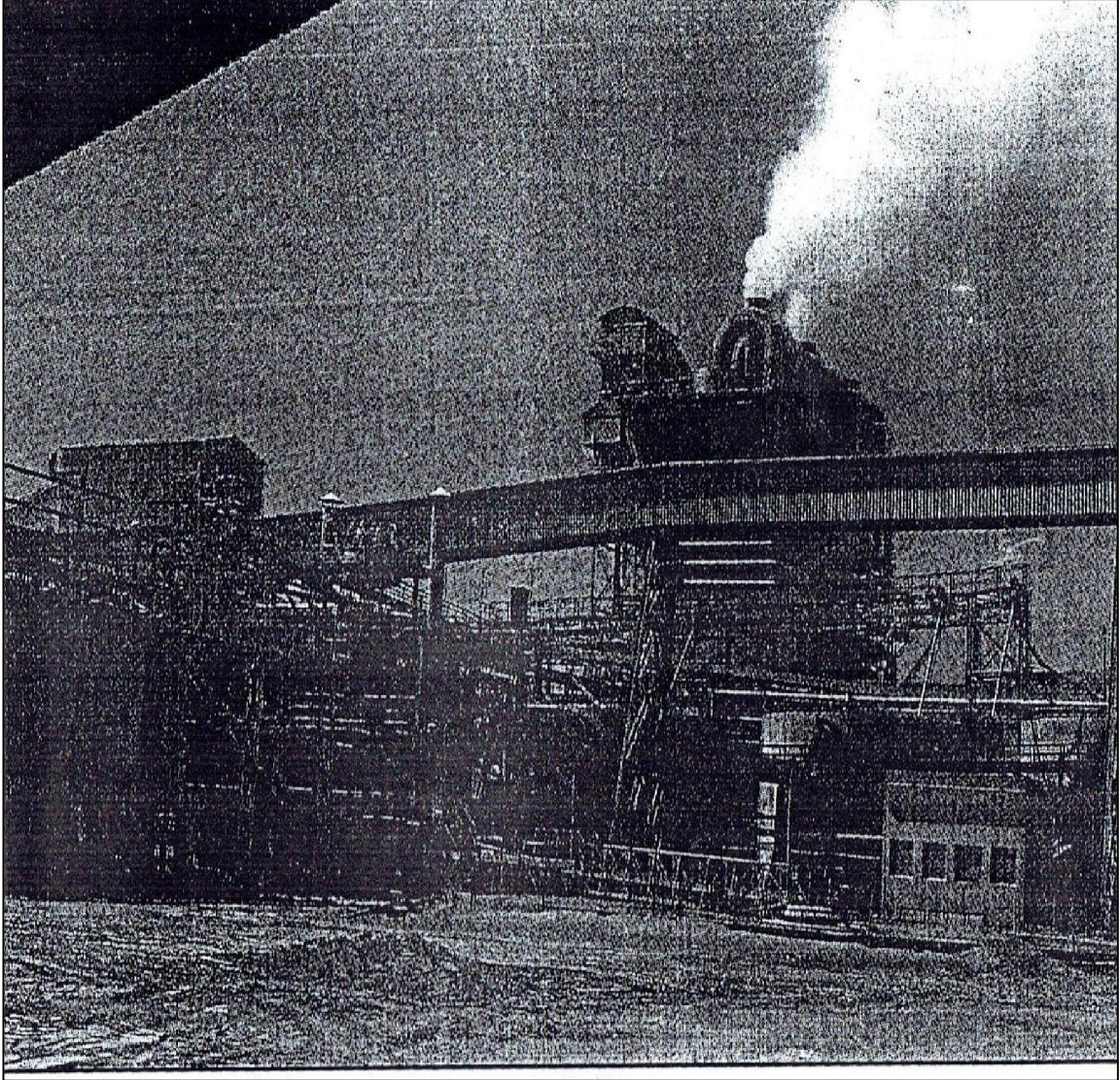
المصدر: محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر، المصدر نفسه، ص 212.

الملحق رقم 07: خط للسكك الحديدية يربط مناطق المناجم بميناء عنابة



المصدر: محمد جندلي، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ج2، ص71.

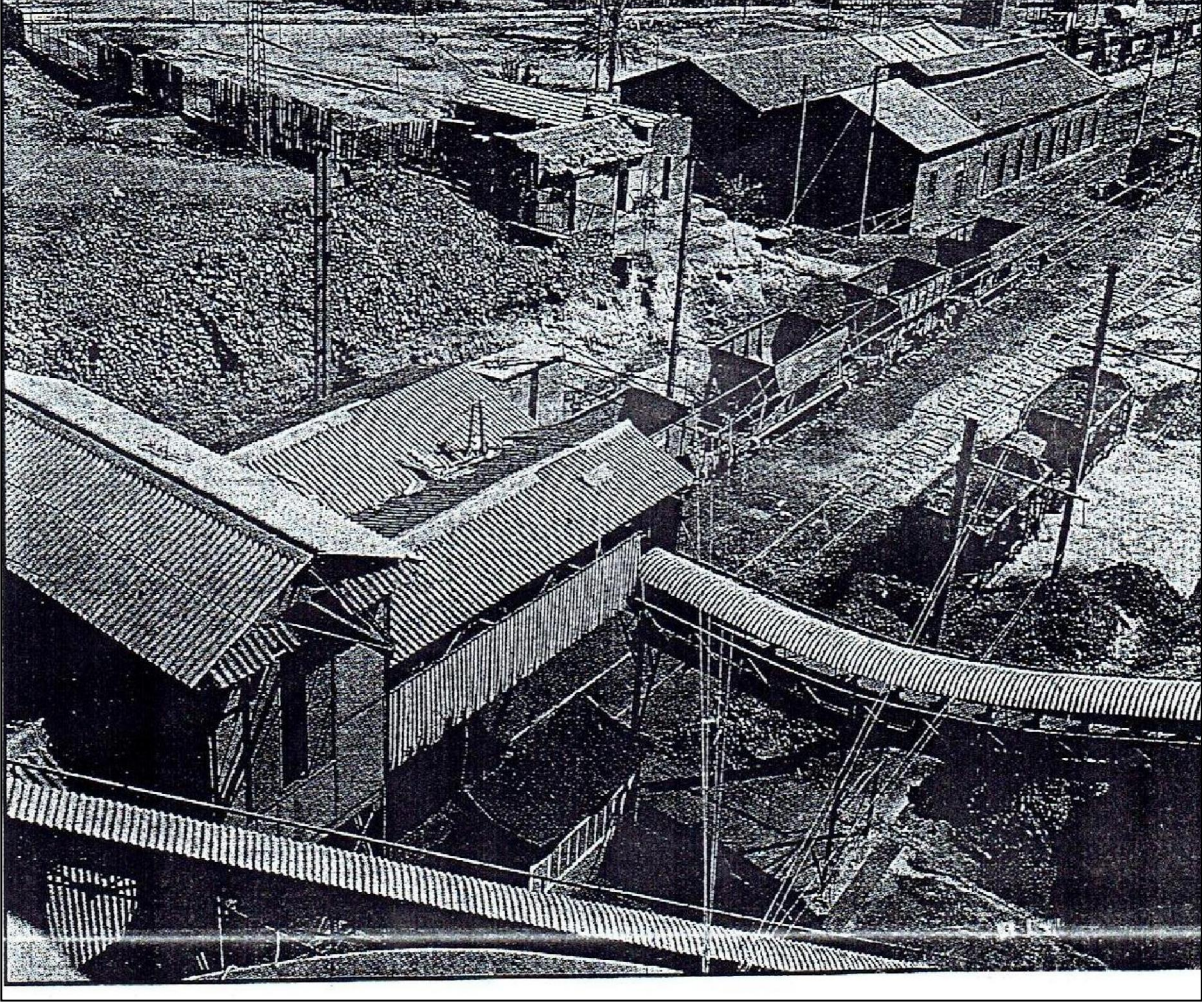
الملحق رقم 08: منجم جبل العنق



المصدر: عبد السلام بوشارب معالم ومآثر، ص 137.

ملاحق

الملحق رقم 09: منجم الحديد الونزة (مقر الشحن)



المصدر: عبد السلام بوشارب، مصدر سابق، 136.

ملحق

ملحق رقم: 10 صورة توضح عملية شحن الفوسفات من ميناء عنابة إلى فرنسا



المصدر : بشير بلاح ، رابح لونيبي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، ص 99

ملحق

ملحق رقم 11: صور لعمل المناجم إبان الاحتلال الفرنسي في المنطقة الحدودية الشرقية



توضح الصورة : 1 و 2 عمال المناجم الجزائريين تحت الأرض



الصورة رقم 3: أشغال
السكك الحديدية شيدت
من أجل نقل المعادن إلى
فرنسا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر

- دوطكفيل ألكسي ، نصوص في فلسفة الاحتلال والاستيطان ، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 .

- عثمان حمدان خوجه، المرأة ، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ، سلسلة التراث، 2005.

ب- المراجع-

اجرون شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)، الجزء 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007 .

- أكرم عبد علي ، تاريخ أوروبا الحديث ، دار الفكر، عمان: الأردن، 1431هـ - 2010 م .

- احميده عميراوي، زاوية سليم، زغداوي محمد، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954) ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

- احميده عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية، دار البعث الجزائر . 1984 .

- _____ ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، الطبعة 2 ، دار الرائد للكتاب الجزائر ، 2007 .

- _____ ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838 - 1858) ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2004 .

- اشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع ، تر حنفي بن عيسى ، دار القصة ، الجزائر ، 2007،

قائمة المصادر والمراجع

- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي، 1997.
- بوعزة بوضرساينة ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 . 2007 .
- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 .
- بوشارب عبد السلام ، تبسة معالم ومآثر ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائر ، 1996.
- برون جفري ، تاريخ أوروبا الحديث ، تر علي المرزوقي ، الأهلية للنشر ، بيروت . 2006 .
- بن اشنهو عبد اللطيف ، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسالية في الجزائر 1830-1962 .
- بن داهاة عدة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) ، ج1 ، وزارة المجاهدين ، الجزائر .
- جلال حسن ، الثورة الفرنسية ، سلسلة المعارف ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1346 هـ -1928 م .
- جمل عطا الله شوقي ، عبد الله عبد الرزاق ، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ، المكتب المصري ، القاهرة، 2000 .
- جوليان شارل أندري ، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار 1827 – 1871 ، مج 1 ، تر جمال
- جندلي محمد، عناية في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ج2 ، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، 1429هـ – 2008.

قائمة المصادر والمراجع

- هواري عدي ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، تر جوزيف عبد الله 1830-1962 ، دار
الحدائث للطباعة ، بيروت : لبنان ، د.س. ن.
- زبيري العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، منشورات اتحاد الكتاب العربي ، 1999،
زبيري الطاهر ، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين ، منشورات PNEP، د.س. ن
- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900 ديوان
المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2007.
- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ترجمة نجيب عباد صالح المثولوجي
، موفم للنشر والتوزيع ، مصر .
- حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر ، تر لحسن زغدار ، ثالة الابيار ، الجزائر ، 2008
- طهبوب فائق ، محمد سعيد حمدان ، تاريخ العالم الحديث والمعاصر ، جامعة القدس
المفتوحة ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، 2008 .
- طيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي ، ابن النديم للنشر والتوزيع ،الجزائر 2009
- طرشون نادية، الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال ، منشورات المركز
الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954 دار هومة
بوزريعة ، الجزائر.
- يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830- 1960) ، دار المعرفة، مصر، 1959
- لونيبي رابح، بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989) ، ديوان
المطبوعات الجامعية ، 2010 .
- ل . ج شيني ، تاريخ العالم الغربي ، تر علي مرزوقي ، الأهلية للنشر ، بيروت ، 2006 .
- مدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001 .
- _____ ، جغرافية القطر الجزائري، المطبعة العربية 1983.
- _____ تاريخ الجزائر ، المطبعة العربية ، د.س. ن.

قائمة المصادر والمراجع

- محيوي رحيم ، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين ، الاستعمار الفرنسي والحركة الصهيونية في فلسطين ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة : الجزائر ، 2006 .
- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830-1954 ، تر محمد المعراجي ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2008.
- مراد محمد ، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة – الاقتصاد – الإيديولوجيات – الأزمات ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 1431هـ – 2010 م .
- مياسي إبراهيم ، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837 -1934) ، دار هومة الجزائر .
- روح الأمير عبد القادر عبر المقاومة الجزائرية ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 .
- سوبول ألبير ، تاريخ الثورة الفرنسية ، تر جورج كوسى ، ط 4 ، منشورات بحر المتوسط وعويدات ، بيروت : باريس .
- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900) ، الجزء 1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت : لبنان ، 1992 .
- دار الغرب الإسلامي بيروت : لبنان ، 1992 .
- محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال . ط 3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1976 .
- عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830- 1930) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، المطبعة الجهوية ، قسنطينة ، دون سنة نشر .
- عباس فرحات ،ليل الاستعمار ، ترجمة أبو بكر رحال ، منشورات ANEF ، 2005 .
- عبد العزيز نوار ، محمود محمد جمال ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، دار الفكر العربي ، 1419هـ – 1999م ، ص 288.

قائمة المصادر والمراجع

- عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة ، ج 2 ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1346 – 1997 .
- عدة بن داهاة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962) ، ج 1 ، منشورات وزارة المجاهدين ، 2008.
- الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 – 1962) ، ج 2 ، منشورات وزارة المجاهدين ، 2008.
- عمار هلال ، موجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة ، الجزائر ، 2002 .
- عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962 ، دار المعرفة العلمية ، الجزائر ، 2009 . س
- عسلي بسام ، الثورة الجزائرية ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1404 هـ – 1984 م .
- قتان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 .
- نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914 د . ط ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، د. س. ن .
- خرشي جمال ، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 – 1962 ، تر عبد السلام عزيزي ، دار القصبية ، الجزائر ، 2009 .
- غربي الغالي ، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 2007 .
- المراجع باللغة الأجنبية**

-ANNALES – SOCITE DES NATURELES DE LA CHARENTE –INFERIEURE
1882 – 1941.

-Ardouin du Mazt, Etudes Algériennes , L'Algérie Politique et Economique a Travers la Province d'Orans , Lib. Guillaumin, Paris, 1882.

- BULLTIN DE LA COTE CO MPAYNIE DES AGENT change .paris 1829.

قائمة المصادر والمراجع

- La croix ,N1270 , Di manche 23 Lundi 24 juillet 1922 , Croibayar – paris.
- La venir de lest gazette algérienne , journal républicai indépendants, organe de intérêt du département Constantin 1901>
- SOMIFER : SOCEITE DES MNES DE PHOSPHATE DJAEB ONK.

المجلات

- مجلة عصور ، العدد 6 ، 7 جوان – ديسمبر 2005 - او القعدة 1426

- سعد طاعة، البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930 - 1954، مجلة المصادر، العدد 17، قسم التاريخ، المركز الجامعي، معسكر.
- عثمان شوب، مجلة الأصالة ، العدد 14 و 15 ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، قسنطينة : الجزائر ، 1393 هـ - 1973 م .

المذكرات

- يزيز عيسى ، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 - 1914، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، اشرف الغالي غربي ، 2008 – 2009.

- عبد الوهاب شلالي ، دور عمال المناجم في ثورة التحرير الجزائرية (1954 – 1962) المنطقة الحدودية الشرقي نموذجا ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم والآثار ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، اشرف عبد الكريم بوصفصاف ، 2010 – 2011 .
- علي عبور، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830 – 1899 القطاع الوهراني نموذجا ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران ، اشرف محمد موفق ، 2013 – 2014.

قائمة المصادر والمراجع

- عسول صالح ، اللاجئين الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956 – 1962 م ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، اشراف يوسف منصورية ، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الحج لخضر باتنة ، 2008 – 2009 .

- عبيد ، مصطفى ، التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعي وصف مصر واستكشاف الجزائر ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ ، كلية العلوم الانسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 ، اشراف جمال يحيوي ، 2013-2014

- شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1956) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، 2005 – 2006 ،

الملتقيات

- جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية ، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54 ، الجزائر، 2007 .

- أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

الأطالس

- محمد الهادي لعروق ، أطلس الجزائر والعالم ، دار الهدى ، عين مليلة : الجزائر.

- محمد فخر الدين تراي ، الأطلس الشامل للجزائر والمغرب العربي بشريا – جغرافيا – تاريخيا – اقتصاديا ، منشورات العوادي ، عين البيضاء : الجزائر ، 2011.

الموسوعات

-

قائمة المصادر والمراجع

- زيدي مفيد ، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، دار أسامة ، الأردن : عمان 2004 .
- حداد حلیم میثال ، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية تاريخية – جغرافية – حضارية وأدبية تونس – الجزائر ، 1999 .

الفحص برس

فهرس الموضوعات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
	شكر وعران
	قائمة المختصرات الواردة في البحث
أ - ز	مقدمة
الفصل التمهيدي: الثورة الصناعية عوامل التأخر ونتائجها على فرنسا	
09	أولاً-العوامل الداخلية
09	أ - طبيعة النظام الإقطاعي وضعف الملكية في فرنسا
11	ب - عدم الاستقرار السياسي
15	ثانياً-العوامل الخارجية
15	أ- الحظر الانجليزي على الآلة
18	ب- فشل الحملة الفرنسية على مصر
19	ثالثاً- نتائج الثورة الصناعية على فرنسا
	أ - سياسيا

فهرس الموضوعات

21	ب- . اقتصاديا
23	ج - اجتماعيا
الفصل الأول: مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19م	
28	أولاً- الاستيطان الفرنسي في مرحلة التردد 1830 - 1834 .
28	أ- مصادرة الأوقاف.
32	ب - مصادرة الأراضي
35	ج - سياسة السلب والنهب
38	ثانياً- الاستيطان في مرحلة الاحتلال المحدود 1834 - 1840
38	أ- الزراعة
50	ب - التجارة
51	ج - السياسة الضريبية
54	ثالثاً - التشريعات العقارية في مرحلة ما بين 1840 - 1850
54	أ- المراسيم العقارية ما بين 1841 - 1846
58	ب- مرسوم 19 سبتمبر 1848 .
63	الفصل الثاني: المشاريع الفرنسية لاستغلال المناجم في المنطقة الحدودية الشرقية

فهرس الموضوعات

	أولاً- الموقع والكشف الجغرافي لمنطقة الحدود الشرقية الجزائرية
63	أ- الموقع الجغرافي للمنطقة
65	ب- الرحلات الاستكشافية للمنطقة .
69	ثانيا- بداية استغلال مناجم الحديد
69	أ - النشاط المنجمي في جبل الوزرة
72	ب- اكتشاف منجم بوخضرة
76	ثالثا-الكشف عن مناجم الفوسفات واستغلالها
76	أ- المشاريع الفرنسية في منجم الكويف
78	ب-اكتشاف منجم جبل العنق
80	رابعاً- اكتشاف مناجم الزنك والرصاص واليد العاملة المنجمية مشاريع السكة الحديدية
80	أ- منجم خنقة الموحد ومنجم المسلولة
	ب - الوضعية العامة لليد العاملة المنجمية
88	ب - مشاريع السكك الحديدية لنقل معادن المنطقة
92	الخاتمة

فهرس الموضوعات

95	ملاحق
107	قائمة المصادر والمراجع